المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/19/14

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
16 September 2020

Original: English

الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 7 – 17 كانون الأول/ديسمبر 2020

تقرير إلى جمعية الدول الأطراف عن مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 30 حزيران/يونيو 2020

ملخَّص تنفيذي

1- يضطلع الصندوق الاستئماني للضحايا (''الصندوق'' أو ''الصندوق الاستئماني'') في إطار ولايته بمهمتين من أجل ضحايا الجرائم المندرجة في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') هما:

(أ) تنفيذ الأوامر القاضية بجبر أضرار الضحايا التي تأمرها المحكمة بحق المحكوم عليه لصالح الضحايا سواء كان ذلك بشكل فردي أو جماعي.

(ب) تقديم المساعدة إلى ضحايا الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة ولأسرهم عن طريق الشركاء المنفذين في بلدان الحالات.

2- يتم تمويل هذه الولايات في الغالب من خلال المساهمات الطوعية والتبرعات الخاصة، وكذلك من خلال الغرامات والأصول المستردة فيما يتعلق بإدانات المحكمة الجنائية الدولية.

3- وقد واصل الصندوق الاستئماني نهجه المتمثل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عمليات البرمجة التي ينفذها، بالجمع بين نهج يركز على الضحية ونهج مجتمعي متكامل.

4- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا (''المجلس'') أربعة اجتماعات في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2020 (في لاهاي)، وفي نيسان/أبريل وحزيران/يونيو – تموز/يوليو 2020 (بشكل اجتماعات عن بُعد).. وظل المجلس منخرطاً في اتخاذ القرارات وإسداء المشورة فيما يتعلق بالتطورات المتعلقة بالمهام المنوطة بالصندوق فضلا عن تطوير الصندوق من الناحية المؤسسية والموارد.كما شارك المجلس وتعاون بشكل كامل مع آلية الرقابة المستقلة التي قدمت تقريرها عن أمانة الصندوق الاستئماني في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على النحو المطلوب في عام 2018 من قبل جمعية الدول الأطراف والمجلس نفسه.

5- إن الصندوق الاستئماني يتغلب على الحزن البالغ لوفاة رئيسه المفاجئ، فيليب ميتشيليني، في نيسان/أبريل 2020. لقد صدم وفاته المفاجئ عائلته وأحبائه، وكان له صدى عميق في موطنه

أوروغواي وفي جميع أنحاء مجتمع نظام روما الأساسي، وأثر بشكل كبير على أعضاء مجلس الإدارة وكذلك فريق العمل والشركاء في الصندوق الاستئماني.

6- في 29 نيسان/أبريل، انتخب أعضاء مجلس الإدارة السيدة ماما كويتي دومبيا خلفًا للسيد ميشيلني كرئيسة. بعد وفاة السيد ميشيلني، شرعت جمعية الدول الأعضاء في انتخاب عضو مجلس إدارة الصندوق ليمثل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كانت فترة الترشيح من 1 إلى 30 حزيران/يونيو 2020 وتقدمت جمهورية الدومينيكان بترشيح السيدة جوزيفينا مينيرفا تافاريز ميرابال. انتخب الصندوق الاستئماني السيدة تافاريز ميرابال كعضو جديد في مجلس إدارة الصندوق في بداية تموز/يوليو 2020.

7- التطورات الرئيسية للصندوق الاستئماني في الفترة المشمولة بالتقرير تشمل الآتي:

8- لا تزال جائحة فيروس كوفيد-19 تؤثر على المجتمعات في جميع أنحاء العالم، لا سيما أولئك الذين هم بالفعل ضعفاء ومهمشون بسبب الأذى الذي عانوه من الجرائم التي تقع ضمن اختصاص نظام روما الأساسي. وعلى الرغم من قيود السفر، واصل الصندوق الاستئماني عمله وتكيف بنجاح مع طرق العمل عن بعد. من أولوياته والتزاماته هو أن يواصل تقديم الدعم والإغاثة لآلاف الضحايا الناجين بموجب ولاياته خاصة خلال هذه الأوقات الصعبة.

9- لقد تابع الصندوق الاستئماني عن كثب الاضطرابات المحلية والإجراءات الصارمة لاحتواء الفيروس في بلدان الحالات مما أدى إلى الحد من التحركات والتفاعلات. وقام الصندوق الاستئماني سوية مع المنظمات الشريكة له، بتعديل انخراطه العملياتي لصالح الضحايا والناجين. يقوم الصندوق الاستئماني بالتنسيق والتشاور الوثيقين ضمن المحكمة الجنائية الدولية مع السلطات الحكومية الوطنية والمحلية، ومع بعثات الأمم المتحدة.

10- في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2020، أحالت الرئاسة إلى الصندوق الاستئماني غرامات لجبر الأضرار بمبلغ إجمالي قدره 330 ألف يورو تم تحصيله في قضية *بيمبا وآخرون*.

11- لقد ازداد عمل الصندوق الاستئماني من حيث التنوع والكثافة والحجم في عام 2019 وفي النصف الأول من عام 2020:

12- هناك ثلاثة حالات في مرحلة تنفيذ جبر الأضرار: *لوبانغا وكاتانغا والمهدي*؛ تشمل الحالات الثلاثة هذه جرائم مختلفة التي ألحقت الضرر بالضحايا وعائلاتهم والمجتمعات المتضررة بطرق متنوعة ومتميزة. وتسببت مرحلة تنفيذ جبر الأضرار في هذه الحالات بزيادة عبء العمل القانوني والعملياتي للصندوق الاستئماني. وفي عام 2019، بدأت إجراءات جبر الأضرار في قضية *نتاغاندا* وكذلك مشاركة الصندوق الاستئماني في هذه الإجراءات.

13- من خلال ولاية المساعدة، واصل الصندوق الاستئماني برنامجه في شمال أوغندا. وبعد فترة قصيرة من تأجيل الأنشطة بسبب جائحة كوفيد-19 في عام 2020، وجد الصندوق الاستئماني سوية مع المنظمات الشريكة طرقًا للتخفيف من المخاطر من خلال إجراء العديد من الأنشطة عن بعد. وفي الربع الأول والثاني من عام 2020، أكمل الصندوق الاستئماني أيضًا عمليات اختيار المنظمات الشريكة لبرامج المساعدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت الراهن يتم وضع اللمسات الأخيرة على إتمام الشراكات مع المنظمات المختارة وسيتم إطلاق برامج المساعدة في هذه البلدان في الربع الثالث والربع الرابع من عام 2020. وقد أكمل الصندوق الاستئماني أيضًا تقييمات الاحتياجات على أساس الأضرار لبرامج المساعدة المحتملة في جورجيا وكينيا ومالي.

14- لقد عزز الصندوق الاستئماني موارده البشرية وقدرته التنظيمية من أجل التنفيذ الفعال لقرارات جبر الأضرار التي أمرت بها المحكمة وتنفيذ برامج المساعدة في بلدان الحالات الأخرى. على وجه التحديد، بعد تحديد الحاجة، تبسيط وتحسين أعمال المشتريات فيما يتعلق باختيار الشركاء المنفذين، وفي آب/أغسطس 2019، عزز الصندوق الاستئماني بشكل كبير قدرته وأدائه في هذا المجال، معتمداً على الخبرة الإضافية وكذلك على القيادة وتم وضع إجراءات مساءلة مديري البرامج بالكامل الآن. وقد لقي هذا التعهد زخما هاما من قبل المنظمة بشأن مبادرة رئيس قلم المحكمة لفرقة عمل مشتركة معنية بالمشتريات لمعالجة الاختناقات الإجرائية وكذلك لمراجعة التحسينات المنهجية المحتملة في اعتبار احتياجات أعمال الصندوق الاستئماني.

15- اتخذ الصندوق الاستئماني الخطوات اللازمة لتنفيذ استراتيجيته المعاد توجيهها لتنمية الموارد، والتي مكنته من القيام بجمع الأموال المخصصة لجبر الأضرار إلى جانب السعي للحصول على تمويل غير مقيد ومساهمات مخصصة مرتبطة موضوعياً بالفئات الضعيفة بشكل خاص من الضحايا، مثل أولئك الذين عانوا من الأذى الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

16- وفقًا للفقرة 11 من مرفق القرار ICC-ASP/1/Res.6، التي تنص على أن جميع المساهمات الطوعية، بغض النظر عما إذا تم قبولها أو رفضها، ينبغي إبلاغها سنويًا إلى الجمعية، وأن يتم شمل قائمة التبرعات في المرفق الأول لهذا التقرير. وتشمل القائمة، في جملة أمور أخرى، ما يلي: مبلغ 2 633 551،33 يورو مساهمات وردت من الدول؛ ومبلغ 26 622،09 يورو من المؤسسات والأفراد؛ ومبلغ 5 30،587 يورو و 26 899،06 دولارًا أمريكيًا دخل من الفوائد. أظهر حسابان جاريان باليورو للصندوق الاستئماني (ABN AMRO و BCEE) رصيدًا قدره 1 951 803، و 3 935 570 فرنك غرب أفريقي في Ecobank؛ وأظهر حساب التوفير باليورو (BCEE) رصيدًا قدره 16 203 072 يورو في 30 حزيران/يونيو 2020. وكان رصيد حسابات الصندوق الاستئماني بالدولار الأمريكي 3 500 دولار في ABN AMRO و 962 دولارًا في Ecobank. أبلغت المنظمات الشريكة المنفذة للصندوق الاستئماني أيضًا عن 176،72 176يورو عينيًا و/أو أموالًا مماثلة للمشاريع في الفترة من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020.

دعوة إلى التبرع للصندوق الاستئماني للضحايا

1- تتمثّل رسالة الصندوق في التصدي للأذى الناجم عن الجرائم المندرجة في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بضمان حقوق الضحايا وأسرهم من خلال جبر الأضرار وتقديم المساعدة.

2- منذ عام 2008، استفاد أكثر من 000 400 شخص وأسرهم والجماعات المتضرّرة من المساعدة المقدَّمة بدعم من الصندوق في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. ومن خلال ولاية المساعدة، تمكّن الصندوق، على سبيل المثال، من تقديم الجراحة الترميمية، وتوفير الأطراف الصناعية، وإسداء المشورة في حالات الصدمات، وتقديم الدعم التعليمي، والأنشطة المدرة للدخل، والوساطة والمصالحة في حالات النزاعات.

3- كان ذلك ممكناً بفضل التبرعات من 45 دولة طرفاً ساهمت في الصندوق الاستئماني منذ عام 2004: أندورا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بلجيكا، شيلي، كولومبيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، المجر، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، لاتفيا، ليختنشتاين، لوكسمبورغ، مالي، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية الكونغو، جمهورية كوريا، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، وأوروغواي.

4- ويعتمد الصندوق الاستئماني على التبرعات والهبات في تنفيذ المهام المنوطة به لمواكبة المستجدات القضائية (الحالات) وتلك المتعلقة بالقضايا (جبر الأضرار) في المحكمة، وللوفاء بتعهد نظام روما الأساسي بجبر الأضرار التي لحقت بالضحايا.

5- وبفضل ما تقدّمه الدول الأطراف من دعم وتبرعات، يستطيع الصندوق أن يواصل تقديم المساعدة الضرورية إلى الضحايا الأكثر ضعفًا، لكي يتمكنوا من بدء التعافي ومن أن يصبحوا أعضاءً إيجابيين يسهمون في مجتمعاتهم المحلية. وبالنسبة لتلك الدول الأطراف ذات القدرة المحدودة على دعم التبرع، حتى لو كان ذا طابع رمزي، يشير إلى التزامها بمبدأ جبر الأضرار لضحايا الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

6- وبالنظر إلى الوضع الراهن والتوقعات المتعلقة بجبر الأضرار الذي تأمر به المحكمة، فضلاً عن الحاجة إلى مساعدة الضحايا على مستوى بلدان الحالات التي تنظر فيها المحكمة، حدد الصندوق هدفًا يتمثل في جمع ما لا يقل عن 40 مليون يورو من التبرعات وهبات الجهات الخاصة بحلول عام 2025، وذلك لتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار واستكمال المدفوعات المندرجة في إطاره وتوسيع برامج المساعدة إلى سبعة بلدان على الأقل لصالح الضحايا في أكبر عدد ممكن من الحالات.

7- غير أن الصندوق الاستئماني للضحايا تحمّل الحد الأقصى من الضغوط من أجل النهوض بعبء عمل المتزايد تزايداً كبيراً، سواء كان ذلك في لاهاي أم في الميدان. وعلى المستوى المؤسسي، يواجه الصندوق الاستئماني تحديين خطيرين: نقص في القدرة على التنفيذ والموارد المالية. ويتسم حل هاتين المشكلتين ببالغ الأهمية لكي يتمكّن الصندوق من استكمال تعويضات جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* وقضية *المهدي* استكمالاً تاماً لتمويل برامج المساعدة لمدة خمس سنوات في شمال أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، ولتوسيع نطاق برامج المساعدة لتشمل جورجيا وكينيا ومالي. علاوة على ذلك، من المرجح جداً أن يزداد عدد الأوامر بجبر الأضرار ارتفاعاً كبيراً إذا صدرت أوامر بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* وقضية *أُنغوين*.

8- ويسعى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا إلى الحصول على دعم الدول الأطراف لسد فجوة القدرات المتبقية لديه ليتمكن من مواصلة تقديم خدماته على نحو مهني ومسؤول. وفي هذا الصدد يلتمس الصندوق الاستئماني تفهم الدول الأطراف والاعتبار.

9- ويدعو مجلس إدارة الصندوق الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والأفراد والشركات والكيانات الأخرى إلى التبرع للصندوق الاستئماني من أجل ضمان إحقاق حقوق الضحايا وأسرهم في جبر أضرارهم والحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها.

10- ويدعو المجلس الدول الأطراف إلى أن تحذو حذو اتفاقيات التمويل متعددة السنوات القائمة المبرمة مع الصندوق باستخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية.

11- ويدعو مجلس الإدارة الدول الأطراف إلى الاستجابة لطلبات الصندوق بتقديم مساهمات مخصَّصة لأغراض تمويل جبر أضرار معيَّنة، وكذلك لتجديد وتعزيز الموارد العامة لجبر الأضرار ويعرب عن تقديره للدول الأطراف التي قدّمت بالفعل مثل هذه المساهمات.

12- ويدعو مجلس الإدارة الدول الأطراف إلى النظر في تقديم تبرعات مخصَّصة إلى الصندوق الاستئماني لصالح ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني، ويعرب عن تقديره لكل الدول الأطراف التي قدّمت بالفعل مثل هذه التبرعات.

13- ويعبر المجلس عن بالغ التقدير لكل التبرعات التي تلقاها الصندوق خلال الفترة المشمولة بالتقرير غير المقيدة والتبرعات المخصَّصة، معرباً عن عميق تقديره لمن قدّمها.

14- كما يعرب المجلس عن تقديره لجميع الدول الأطراف التي قد تؤيد مساعي المجلس الرامية إلى استكشاف إمكانيات تقديم الدعم العيني والتمويل من القطاع الخاص، وذلك من أجل زيادة إيرادات الصندوق وتنويع مجموعة مانحيه الأساسية.

أولاً- مقدمة

1- وفقاً للقرار ICC-ASP/1/Res.6 والبند 76 من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا[1]، يقدّم مجلس الإدارة هذا التقرير السنوي إلى جمعية الدول الأطراف (''الجمعية''). وتمتد الفترة المشمولة بهذا التقرير من 1 تموز/يوليو 2018 حتى 30 حزيران/يونيو 2019. ويتضمّن هذا التقرير موجزاً للإنجازات التي تحقّقت ضمن إطار المهمة المتمثلة في المساعدة، والأنشطة التي المضطلَع بها فيما يتعلق بتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا وكاتَنْغا والمهدي وناتانغا*. ويعرض التقرير كذلك مستجدات الوضع المالي للصندوق الاستئماني وميزانية الأمانة المقترحة لعام 2021.

ثانياً- الأنشطة والمشاريع

2- يضطلع الصندوق الاستئماني في إطار ولايته بمهمتين هما (1) تنفيذ ما تصدره المحكمة من الأوامر بجبر الأضرار[2] و (2) تقديم المساعدة إلى الضحايا بموجب المادة 79 من نظام روما الأساسي من خلال استخدام موارد أخرى[3]. ويقدَّم بكلتا المهمتين الدعم لضحايا الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (جرائم العدوان) التي ارتكبت منذ 1 تموز/يوليو 2002[4].

ألف- اجتماعات مجلس الإدارة

3- عقد المجلس اجتماعه الثاني والعشرين في لاهاي يومي 27 و 28 آب/أغسطس 2019. وفي هذا الاجتماع اتخذ المجلس أربعة قرارات: (1) وافق المجلس على الإطار البرنامجي لبرنامج المساعدة التجريبية التابع للصندوق الاستئماني في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ (2) قرر المجلس تقديم مقترحات إلى رئيس الجمعية العامة للدول الأطراف بشأن شروط وتسلسل انتخاب المجلس، وكذلك بشأن مدة عمل المدير التنفيذي وعلاقة العمل معه؛ (3) قرر مجلس الإدارة متابعة مبادرة عقد اجتماع استثنائي للمجلس في مونتيفيديو خلال الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر، عقب دورة الجمعية العامة للدول الأطراف الثامنة عشرة، في انتظار الالتزام النهائي من قبل حكومة أوروغواي باستضافة هذا الاجتماع؛ (4) ووافق المجلس على تنفيذ مرحلة التقييم، بدءًا من النصف الثاني من عام 2019، لبرنامج مساعدة محتمل في مالي.

4- خلال هذا الاجتماع، ناقش مجلس الإدارة برامج الصندوق الاستئماني وأنشطته، والمسائل التنظيمية بما في ذلك التعيين المتواصل للوظائف الشاغرة، ومسودة العمل للخطة الاستراتيجية ، وجمع الأموال وبروزها. وكان من بين هذه التطورات التقدم المحرز في إعداد وتنفيذ أنشطة جبر الأضرار في قضايا *كاتانغا ولوبانغا والمهدي*؛ وبدء دورات البرامج الجديدة في برامج المساعدة في شمال أوغندا

---

[1] تنص اللائحة 76 من لوائح الصندوق الاستئماني للمجني عليهم على أن ''يقدّم مجلس الإدارة تقريراً سنوياً كتابياً عن أنشطة الصندوق الاستئماني إلى لجنة الميزانية والمالية والمراجع الخارجي للحسابات وجمعية الدول الأطراف، من خلال رئيسه''.

[2] المادة 75(2) من نظام روما الأساسي والقاعدة 98 (2) و(3) و(4) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[3] القاعدة 98(5) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وللاستزادة من المعلومات بشأن الأساس القانوني للصندوق، يُرجى الاطلاع على https://trustfundforvictims.org/en/about/legal-basis.

[4] على النحو المحدد في المواد 6 و 7 و 8 من نظام روما الأساسي.

(نيسان/أبريل 2019) وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبدء مرحلة تقييم برامج المساعدة المحتملة في كينيا وجورجيا؛ وإنشاء فرق موقعية وفرقة عمل معنية بالمشتريات.

5- انعقد الاجتماع الثالث والعشرون لمجلس الإدارة في لاهاي في الفترة من 5 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتزامن ذلك مع الدورة الثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف، التي اجتمع خلالها المجلس بممثلي الدول الأطراف، ومسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، ومجموعات المجتمع المدني. في هذه الاجتماعات، استعرض المجلس وناقش التقدم المحرز في تنفيذ منح تعويضات جبر الأضرار في قضايا *كاتانغا ولوبانغا والمهدي*، بالإضافة إلى التطورات في برامج ولاية المساعدة. وفي هذا الاجتماع، لاحظ المجلس وقبل تقرير تقييم آلية الرقابة المستقلة ووافق عليه وطلب من المدير التنفيذي تقديم خطة عمل فيما يتعلق بتوصيات التقرير. وقدم المدير التنفيذي خطة العمل في 24 كانون الأول/ديسمبر 2019.

6- في 2 آذار/ارس 2020، قرر مجلس الإدارة الموافقة على مسودة الخطة الإستراتيجية للفترة 2019-2021 بالإضافة إلى خطة العمل المقترحة فيما يتعلق بتوصيات تقرير تقييم آلية الرقابة المستقلة.

7- في 29 نيسان/أبريل 2020، عقد المجلس اجتماعه الرابع والعشرين عن بعد وفي ظل الظروف الاستثنائية جداً التي تُعزى إلى وفاة رئيس المجلس الإداري، السيد فيليب ميشيلني في 19 نيسان/أبريل. انتخب المجلس في هذا الاجتماع السيدة ماما كويتي دومبيا كرئيسة جديدة.

8- خلال الاجتماع الخامس والعشرين، الذي عُقد عن بعد في 25 حزيران/يونيو 2020، اتخذ مجلس الإدارة أربعة قرارات: (1) وافق المجلس على إنشاء برنامج زمالة/تدريب داخلي ممول باسم السيد ميشيلني وسيقوم بإنشاء فريق عمل لترجمة هذا المقترح إلى إجراءات ملموسة بالتعاون مع رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية؛ (2) وافق المجلس على تسمية غرفة اجتماعات المحكمة الجنائية الدولية بأسم السيد ميشيلني، والتي سيتم افتتاحها خلال اجتماع المجلس التالي في لاهاي؛ (3) وافق المجلس على الميزانية المقترحة لعام 2021 لأمانة الصندوق الاستئماني بنمو طبيعي صفري (حدث هذا الاعتماد كتابةً بعد الاجتماع)؛ (4) قرر المجلس عقد اجتماعات عن بعد إضافية لمجلس الإدارة في شهر تموز/يوليو.

9- وتم تحديد موعد لاجتماع عن بعد إضافي لمجلس الإدارة في تموز/يوليو 2020 لمناقشة الخطة الإستراتيجية المحدثة مع الأخذ في الاعتبار توصيات آلية الرقابة المستقلة وتأثير جائحة كوفيد-19 وجمع الأموال. وفي هذه المناسبة، سيتم تقديم عضو مجلس الإدارة المنتخب حديثًا إلى مجلس الإدارة.

باء- الفعاليات والاجتماعات الأخرى

10- في الفترة ما بين 24 و 27 أيلول/سبتمبر 2019، سافرت عضوة مجلس الصندوق الاستئماني ماما كويتي دومبيا والمدير التنفيذي بيتر دي بان إلى نيويورك للاجتماع مع رئيس جمهورية مالي ومناقشة المسائل المتعلقة بتعويض جبر الأضرار الرمزية المقدمة إلى حكومة مالي وتنفيذ تعويض جبر الأضرار في قضية *المهدي*. خلال هذه الزيارة، اجتمعت السيدة دومبيا والسيد دي بان أيضًا بأطراف خاصة محتملة بهدف تعزيز بروز أنشطة الصندوق الاستئماني وإقامة شراكات لجمع الأموال في المستقبل.

11- في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شارك الصندوق الاستئماني في "ورشة عمل حول النهوض بجبر الأضرار للناجين من العنف الجنسي المتعلق بالنزاعات" في نيويورك والتي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمناقشة عمليات جبر الأضرار في بلدان مختلفة وكيفية التيقن من نهج

يركز فيه جبر الضرر على الناجين. كما عُقدت عدة اجتماعات ثنائية مع الدول الأطراف خلال هذه الزيارة.

12- في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2019، عقد مجلس إدارة الصندوق الاستئماني اجتماعات في لاهاي لمناقشة النتائج الأولية لتقييم آلية الرقابة المستقلة، والخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2021 والتقدم المحرز في تنفيذ تعويضات جبر الأضرار، وبرامج المساعدة، وتعبئة الموارد وجهود المناصرة.

13- في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقد الصندوق الاستئماني اجتماعات في بروكسل للقاء العديد من الدول الأطراف التي تتخذ سفاراتها من بروكسل مقراً لها وكذلك المفوضية الأوروبية. تكرمت سفارة أوغندا برعاية واستضافة الحدث مع الدول الأطراف في بروكسل.

14- في 2 كانون الأول/ديسمبر 2019، اجتمع أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي بوزير خارجية فنلندا، سعادة السيدة بيكا هافيستو. تضمنت الموضوعات التي تم تناولها في هذا الاجتماع المساهمات الواردة من حكومة فنلندا حتى الآن، وتقرير عن الأنشطة المخطط لها حاليًا ومستقبلاً للصندوق الاستئماني، وتحديات جمع الأموال وتعاون الصندوق الاستئماني المستمر مع حكومة فنلندا.

15- في الفترة من 2 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2019، قام أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني والمدير التنفيذي السيد دي بان سوية مع أعضاء موظفي الصندوق الاستئماني بحضور الدورة الثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2019 ، قدم رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني، السيد ميشليني، تقرير عن أنشطة الصندوق الاستئماني في كلمته إلى جمعية الدول الأطراف. خلال اجتماع جمعية الدول الأطراف، عقد أعضاء مجلس الصندوق الاستئماني مع السيد دي بان اجتماعات ثنائية مع وفود من الدول الأطراف، والمجتمعات المدنية ومسؤولي المحكمة الجنائية الدولية.

16- حضر أعضاء الفريق القانوني للصندوق الاستئماني اجتماع إفطار في المنتدى العالمي في لاهاي في 2 كانون الأول/ديسمبر 2019 بمناسبة إطلاق المساعدة القانونية لأفريقيا الفصلية حول الدروس المستفادة من قضية *غباغبو وبلي غوديه* وحول مراجعة المحكمة الجنائية الدولية.

17- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، عقد الصندوق الاستئماني حدثًا جانبيًا في المنتدى العالمي في لاهاي بعنوان "قيمة النهج القائم على الضرر والذي يركز على الضحايا في عدالة جبر الأضرار" والذي استضافته حكومات شيلي وفنلندا وأيرلندا وكوريا ومالي والسويد. تضمن هذا الحدث الجانبي ملاحظات أدلى بها سعادة السيد مالك كوليبالي، وزير العدل في مالي، والسيد كيفين كيلي، سفير أيرلندا في هولندا، والسيد كارل ماجنوس نيسير، المدير العام للشؤون القانونية لدى وزارة الخارجية السويدية، والسيدة ماريانا دوربي المدير العام للشؤون القانونية لدى وزارة الشؤون الخارجية في تشيلي بالإضافة إلى أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني. وكان من بين المتحدثين السيد فيدل نسيتا لوفينجيكا والممثلون القانونيون للضحايا في قضيتي *كاتانغا والحسن*، والسيدة كارين بونو، والدكتور موكويجي من صندوق مراد العالمي للناجين والسيد بيتر دي بان، المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني.

18- في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، حضر المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني وأعضاء فريق الصندوق الاستئماني القانونيين فعالية "ريدرس": "الاستيلاء على الأصول لجبر الأضرار: التحديات والفرص"، التي استضافتها حكومات شيلي وفرنسا وأوروغواي.

19- عقدت حكومات بنغلاديش وجورجيا ومالي والمملكة المتحدة وأوروغواي والصندوق الاستئماني حفل استقبال في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019 بمناسبة الدورة الثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف.

20- في الفترة من 6 إلى 8 شباط/فبراير 2020، حضرت عضوة مجلس الإدارة ماما كويتي دومبيا الندوة الدولية حول رئاسة اليونسكو "من تحديات واجب الذكرى إلى مشكلة العدالة والسلام والمصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع" في ليون، فرنسا. كانت الندوة برئاسة رئيس جمهورية مالي الذي مثله وفد من مالي. وعلى هذه المنصة، عرضت السيدة دومبيا ولايات وأنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا في مجموعات مختلفة مكن اللجان مثل لجنة "مشكلة السلام والمصالحة الوطنية" حيث أكد رئيس المجلس على قضايا السلام والعدالة، وتعاون الصندوق الاستئماني مع اليونسكو، ومينوسما والحكومة المالية في تنفيذ ولاياتها والتحديات المقبلة.

21- حضر أعضاء مجلس الصندوق الاستئماني والمدير التنفيذي عددًا محدودًا من الأحداث في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020، ولكن نظرًا لتفشي جائحة كوفيد-19، تم تنظيم الأحداث بعد أوائل آذار/مارس 2020 عن بعد.

جيم- تقييم آلية الرقابة المستقلة

22- تفاعل كل من مجلس الإدارة والصندوق الاستئماني وتعاونا بشكل كامل مع آلية الرقابة المستقلة في إجراء تقييم لأمانة الصندوق الاستئماني، على النحو الذي طلبته جمعية الدول الأطراف ومجلس إدارة الصندوق الاستئماني في كانون الأول/ديسمبر 2018.

23- في نيسان/أبريل وآب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2019، عقد المجلس اجتماعات في لاهاي لمناقشة النتائج (الأولية) لتقييم آلية الرقابة المستقلة، والخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2021، وكذلك التقدم المحرز في تنفيذ تعويضات جبر الأضرار، وبرامج المساعدة، وحشد الموارد وجهود المناصرة.

24- استمرت هذه المناقشة في عام 2020. وقدمت أمانة الصندوق الاستئماني خطة عمل محدثة لتوصيات آلية الرقابة المستقلة إلى مجلس الإدارة في كانون الأول/ديسمبر 2019. وقدمت الأمانة الخطة الإستراتيجية المحدثة، التي تشمل توصيات آلية الرقابة المستقلة، للموافقة عليها في تموز/يوليو 2020. وبإتباع مثال قلم المحكمة، تكون الخطة الإستراتيجية مصحوبة بتتبع الهدف الاستراتيجي. وبمجرد الموافقة على هذه الوثائق، ستتاح الخطة الاستراتيجية للدول الأطراف. وفي غضون ذلك، عقد الصندوق الاستئماني اجتماعات ثنائية مع الدول الأطراف للإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ توصيات آلية الرقابة المستقلة.

25- في تناول توصيات آلية الرقابة المستقلة، اتخذت أمانة الصندوق الاستئماني الخطوات ذات الصلة وستواصل القيام بذلك:

(1) العلاقة مع مجلس الإدارة: ركزت الأمانة بشكل مباشر على تحسين التواصل مع مجلس الإدارة وقدمت تقارير إدارية أكثر شمولاً (ربع سنوية) قبل اجتماعات مجلس الإدارة وتحديثات للأنشطة المنتظمة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك أعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر في إصدار قرارات الجدارة الإدارية فيما يتعلق بالمستفيدين من تعويضات جبر الأضرار في قضية *المهدي ولوبانغا*.

(2) الوثائق الرئيسية: تمت مناقشة مسودة الخطة الإستراتيجية في اجتماعات مجلس الإدارة اعتبارًا من آب/أغسطس 2019 فصاعدًا وتم اعتمادها في تموز/يوليو 2020. وبالإضافة إلى المناقشات الداخلية والتناسق مع توصيات آلية الرقابة المستقلة، تركز الخطة الإستراتيجية على التأثير والأداء، وتوضح الطموحات فيما يتعلق بولايتي جبر الأضرار والمساعدة، وتحدد الأهداف بما يتماشى مع نظرية التغيير. والأهداف التي تم التعبير عنها في تعقب الخطة الإستراتيجية، تحدد جداول زمنية قصيرة لإجراء مراجعة

شاملة لجميع الوثائق الرئيسية بما في ذلك جمع الأموال واستراتيجية الاستدامة وإدارة المخاطر.

(3) التعاون مع قلم المحكمة: بالإشارة إلى إطار التعاون والمساعدة لقلم أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا لعام 2019، كثف المدير التنفيذي ورئيس قلم المحكمة تعاونهما في عام 2020، ليس من خلال الاجتماعات الأسبوعية وحسب، بل أيضًا من خلال التركيز بشكل خاص على تعجيل المشتريات (فرقة العمل المعنية بالمشتريات)، مما أدى إلى إبرام عدداً كبيراً من المشتريات المعقدة والكبيرة الحجم (اختيار الشركاء المنفذين لأنشطة جبر الأضرار وأنشطة المساعدة) بحلول حزيران/يونيو 2020. وبناءً على ذلك، فإن الصندوق الاستئماني في وضع يسمح له ببدء العمل في النصف الثاني من عام 2020 مع الشركاء المنفذين على النحو المطلوب في أمر المحكمة لجبر الأضرار في قضية *لوبانغا والمهدي*، فضلا عن برامج المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية أفريقيا الوسطى (البرنامج التجريبي والكامل) وكوت ديفوار.

(4) الإدارة: طور الصندوق الاستئماني فرقًا ظرفية، وهيكل تنظيمي رسمي شامل، لتحسين القدرات الإدارية لتنفيذ كل برنامج محدد من برامج المساعدة وجبر الأضرار. بشمل كل فريق مدير البرنامج وموظفي الصندوق الاستئماني في مكتب كل دولة ويدعمه موظفو الشؤون القانونية والبرنامج والتمويل وجمع الأموال والاتصالات والإدارة في المقر الرئيسي. وقد تم تعزيز الأفرقة من خلال تعبئة معظم الوظائف الشاغرة وكذلك من خلال القدرات الإضافية للتعيينات القصيرة الأجل. وسيتولى المستشار القانوني، وهو منصب شاغر منذ حزيران/يونيو 2020، من بين أمور أخرى، المسؤولية الشاملة عن جبر الأضرار التي تأمر بها المحكمة، كما أنه يؤدي أيضًا وظيفة نائب المدير التنفيذي. لقد تم عقد اجتماعات أسبوعية إدارية (عن بعد) واجتماعات للموظفين كل أسبوعين للتيقن من التواصل الواضح ومتابعة الأمور الجارية.

(5) مسائل الموارد البشرية: واصل الصندوق الاستئماني بنجاح التعيين على الرغم من جائحة كوفيد -19 بدعم من قسم الموارد البشرية في قلم المحكمة. لقد شغل الصندوق الاستئماني 5 وظائف رئيسية إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويواصل استكمال 12 إجراء توظيف فئة المساعدات العامة المؤقتة والتعيينات قصيرة الأجل والاستشاريين. وبدعم من قسم الموارد البشرية، قام الصندوق الاستئماني أيضًا بتعيين أكثر من 10 متدربين ومهنيين زائرين للمساعدة في أنشطة الصندوق الاستئماني. وصلت تقييمات الأداء وإعداد الأهداف الشخصية إلى نسبة تنفيذ بقدر 100% في الفترة 2020/2019.

(6) المسائل القضائية: واصل الصندوق الاستئماني أعماله المتعلقة بالقضاء، مع التقيد بالجداول الزمنية الصارمة لتقديم التقارير إلى الدوائر الابتدائية. وأصدر مجلس الإدارة قرارات إدارية فيما يتعلق بالمستفيدين الأفراد على أساس متجدد في غضون مهل زمنية قصيرة ومحددة. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد القرارات الإدارية الصادرة في عام 2020 1 000 قرار.

(7) الرصد والتقييم وضمان الجودة: استكشف الصندوق الاستئماني خيارات غير الموظفين لتعزيز قدرات الرصد والتقييم وأطلق شراكة لتقييم خط الأساس لجبر الأضرار. سيتم توفير التدريب للموظفين الميدانيين والشركاء المنفذين عند إطلاق المشاريع في النصف الثاني من عام 2020.

(8) تم تقديم خطة محدثة لجمع التبرعات الخاصة والبروز إلى مجلس الإدارة في تموز/يوليو 2020. كما أطلق الصندوق الاستئماني أيضًا قاعدة بيانات لمجموعة مختارة من المانحين لتتبع أداء المانحين وتسجيلها بالإضافة إلى الرعاية المالية التي يمكن أن توفر خصمًا ضريبيًا للمانحين من القطاع الخاص.

دال- ولاية جبر الأضرار

26- تتعلق ولاية جبر الأضرار الخاصة بالصندوق الاستئماني بإجراءات قضائية محددة أمام المحكمة التي ينتج عنها إدانة. يتم جمع الموارد من خلال الغرامات أو المصادرات، ويتم تكامل جبر الأضرار "بموارد أخرى للصندوق الاستئماني" إذا قرر المجلس ذلك.

27- تلعب ولاية جبر الأضرار للصندوق الاستئماني دورًا أساسيًا في عمل الصندوق الاستئماني. في الوقت الراهن، هناك ثلاثة قضايا في المرحلة التي يتم فيها تنفيذ أوامر جبر الأضرار ذات الصلة بناءً على خطة تنفيذ الصندوق الاستئماني على النحو الذي وافقت عليها الدائرة الابتدائية: *لوبانغا وكاتانغا والمهدي*. توجد قضية واحدة في المرحلة الإجراءات القضائية لجبر الأضرار، التي تسبق إصدار أمر جبر الأضرار من قبل الدائرة الابتدائية: *نتاغاندا*. تتعلق ثلاثة من هذه الحالات الأربعة بالوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبشكل أكثر تحديدًا بـ إيتوري: *لوبانغا وكاتانغا ونتاغاندا*. تتعلق قضية *المهدي* بالوضع في مالي. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يكمّل الصندوق الاستئماني عمله في تنفيذ جبر الأضرار من خلال برنامج مساعدة. كما يخطط الصندوق الاستئماني أيضاً لبرنامج مساعدة لمالي.

28- بوجود أربعة قضايا في مرحلة جبر الأضرار، من الضروري أن يعمل الصندوق الاستئماني عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة في المحكمة للتيقن من نجاح نظام جبر الأضرار المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

29- تتضمن كل قضية من القضايا الأربعة التي هي الآن في مرحلة جبر الأضرار جرائم مختلفة، مما أدى إلى أضرار متنوعة ومميزة للضحايا وعائلاتهم والمجتمعات المتضررة. وبالشراكة مع المحكمة، تتمثل مهمة الصندوق الاستئماني الآن التيقن من أن تصميم جبر الأضرار يستجيب للأضرار المحددة التي يعاني منها الضحايا في كل قضية على النحو الذي قررته الدوائر الابتدائية المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوافق هذه النح مع الوقائع الميدانية وأن تأخذ في الاعتبار القيود التشغيلية. وفي جميع عمليات جبر الأضرار، أدرك الصندوق الاستئماني أن الوعد بتقديم تعويضات جبر الأضرار هو حقيقة صلبة وذات مغزى للضحايا، مما يضعهم على طريق الشفاء وإعادة الاندماج الإيجابي ضمن أسرهم ومجتمعاتهم. لذلك ركز الصندوق الاستئماني جهوده على تحقيق التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لهذه التعويضات بالتعاون مع الممثلين القانونيين وبدعم أساسي من مختلف أقسام قلم المحكمة، التي تتعاون بشكل وثيق مع الصندوق الاستئماني لتحقيق هذا الهدف. كان من الأهمية بمكان للمضي قدمًا إنهاء عمليات الشراء ذات الصلة في النصف الأول من عام 2020.

1- قضية *لوبَنْغا*

30- حددت الدائرة الابتدائية مسؤولية الشخص المدان في قضية لوبانغا بمبلغ 10 000 000 دولار أمريكي. استكمل مجلس إدارة الصندوق الاستئماني التعويض التي تصل إلى 3 850 000 يورو، وقد شارك في متابعة جهود جمع الأموال من أجل التمكن من التعويض الكامل عن مدفوعات التعويضات.

31- وافقت الدائرة الابتدائية على مقترح الصندوق الاستئماني بشأن جبر أضرار جماعية رمزية. كان تركيز العمل السابق للصندوق الاستئماني على التعاقد مع شريك منفذ لجبر الأضرار

المعتمدة الجماعية القائمة على الخدمة، وعلى التيقن من تنفيذ تعليمات الدائرة الابتدائية الثانية بشأن عملية تحديد المستفيدين وأهليتهم لتعويضات جبر أضرار محتملة جديدة. لقد حقق الصندوق الاستئماني إنجازات كبيرة في هذه المجالات، لكنه لا يستطيع الكشف عن مزيد من المعلومات بسبب سرية عملية التنفيذ الجارية.

32- يقدم الصندوق الاستئماني تقارير ربع سنوية إلى الدائرة الابتدائية.

2- قضية *كاتَنْغا*

33- حددت الدائرة الابتدائية مسؤولية الشخص المدان في قضية كاتانغا بقيمة مليون دولار أمريكي. لقد استكمل مجلس إدارة الصندوق الاستئماني مجمل هذا التعويض.

34- في حين أن تنفيذ تعويضات جبر الأضرار الرمزية الفردية قد انتهت في عام 2017 فإن الصندوق الاستئماني يقوم بالتنفيذ بنفسه مباشرة، أو عند الضرورة، من خلال الشركاء المنفذين، لمنح تعويضات جبر الأضرار الجماعية. أمرت الدائرة الابتدائية بأربع طرائق لتعويضات جبر الأضرار الجماعية: (1) المساعدة في الإسكان؛ (2) المساعدة التعليمية؛ (3) الأنشطة المدرة للدخل؛ (4) والدعم النفسي.

35- طيلة النصف الثاني من عام 2019 والنصف الأول من عام 2020، واصل الصندوق الاستئماني العمل بتعاون وثيق مع الجهات المعنية من أقسام قلم المحكمة والممثلين القانونيين المعنيين في هذه القضية. وحقّق الصندوق الاستئماني منجَزات عدة في هذا الصدد، لكن لا يجوز له أن يفصح عن المزيد من المعلومات بسبب سرية العمليات الجارية.

36- يقدم الصندوق الاستئماني تقارير منتظمة إلى الدائرة الابتدائية بشأن التقدم المحرز وسيقدم تقريراً ربع سنوي اعتباراً من تموز/يوليو 2020.

3- قضية *نتاغاندا*

37- عند إدانة السيد *نتاغاندا* في 8 تموز/يوليو 2019، بدأت إجراءات تعويض جبر الأضرار القضائي. تشمل الإدانة أعمال الاغتصاب والاستعباد الجنسي كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. إذا تم تأكيد هذه الإدانات عند الاستئناف، فسيتم التعامل بهذه الجرائم بأمر قضائي لجبر الأضرار؛ لأول مرة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية لجبر الأضرار. ويشمل الحكم كذلك الاضطهاد والتهجير القسري والترحيل كجرائم ضد الإنسانية وكذلك الأمر بتشريد السكان المدنيين كجرائم حرب. وعلى غرار *لوبانغا*، تشمل الإدانة أيضًا التجنيد الإجباري وتجنيد الأطفال دون سن 15 عاماً في جماعة مسلحة.

38- بناءً على طلب من القاضي المنفرد الذي يتصرف نيابةً عن الدائرة الابتدائية، قدم الصندوق الاستئماني ملاحظات حول الملاحظات الأولية لقلم المحكمة بشأن جبر الأضرار في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

39- في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدر القاضي المنفرد أمرًا يحدد فيه المواعيد النهائية فيما يتعلق بجبر الأضرار، ودعا في في هذا الأمر، من بين أمور أخرى، الصندوق

الاستئماني لتقديم ملاحظات حول الأسئلة المحددة المتعلقة بتعويضات جبر الأضرار. وبناءً على ذلك، شرع الصندوق الاستئماني في إيتوري وفي لاهاي في المساعي التحضيرية اللازمة لإعداد هذه الملاحظات، والتي قُدمت في 28 شباط/فبراير 2020.

40- من أجل إيداعه التالي، المقرر إيداعه في كانون الأول/ديسمبر 2020، بدأ الصندوق الاستئماني في جمع المعلومات حول مشاريع الصندوق الاستئماني السابقة والحالية ومشاريع مماثلة تهدف إلى جبر الضرر المماثل لتلك المشار إليها في الحكم. تهدف هذه المعلومات إلى مساعدة الدائرة الابتدائية في تقدير التكاليف المطلوبة لجبر هذا الضرر وتحديد مسؤولية الشخص المدان.

4- قضية *المهدي*

41- تم تحديد مسؤولية المحكوم عليه في قضية المهدي بمبلغ 000 700 2 يورو. حتى الآن، قرر مجلس إدارة الصندوق الاستئماني استكمال التعويض بمبلغ 000 350 1 يورو وشارك في متابعة جهود جمع الأموال من أجل التمكن من دفع التعويض الكامل لمدفوعات المنحة. في الفترة المشمولة بالتقرير، تعامل الصندوق الاستئماني مع مقترحين لمانحين محتملين بهدف تأمين الأموال الإضافية اللازمة.

42- أمرت الدائرة الابتدائية بمنح تعويضات فردية لمجموعة محدودة من الأفراد. يجب التحقق من المستفيدين من هذه التعويضات من قبل مجلس إدارة الصندوق الاستئماني. وفي عام 2019، أنشأ الصندوق الاستئماني إجراءات التحقق من أهلية الضحايا.

43- في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى شباط/فبراير 2020، أرسل الصندوق الاستئماني ثلاثة بعثات ميدانية إلى تمبكتو مما أدى إلى تحديد وجمع عدد كبير من الطلبات من الضحايا بالإضافة إلى الطلبات التي قد سبق تقديمها إلى الممثل القانوني. واعتبارًا من آذار/مارس 2020، وضع الصندوق الاستئماني تدابير خاصة فيما يتعلق بتفشي جائحة كوفيد-19 لمواصلة جمع الطلبات عن بُعد، بمساعدة الوسطاء، مع التيقن إتباع قواعد صحية صارمة.

44- في تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2019، نظم الصندوق الاستئماني بالاشتراك مع الممثل القانوني للضحايا ثلاثة جلسات لتدريب الأفراد المرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع المحيط بالأضرحة والذين يمكن أن يكونوا بمثابة رموز سلطة تشهد بأن المتقدمين يقعون ضمن المعايير التي حددتها الدائرة الابتدائية. هدفت ورش العمل إلى التأكد من فهمهم لصلاحيات أمر جبر الأضرار وفئات المستفيدين الذين يحق لهم التعويض الفردي.

45- في 31 كانون الثاني/يناير 2020، بعد دعوة قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار للقيام بذلك وبعد تزويد الممثلين القانونيين بقائمة بالسلطات المحتملة التي يمكن أن يلجأوا إليها، بدأ الصندوق الاستئماني في تلقي عدد من الطلبات على أساس متواصل. يتم إرسال ملفاتهم من قبل الممثل القانوني للضحايا عن طريق قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار إلى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني، الذي يصدر قرارات إدارية بشأن أهليتهم. ومن المتوقع أن تنتهي هذه العملية في آذار/مارس 2021.

46- للتيقن من دفع تعويضات جبر الأضرار المالية الفردية بشكل آمن وفي الوقت المناسب للمبلغ الإجمالي الأقصى 300 065 1يورو، أجرى الصندوق الاستئماني عملية شراء بدأت في تشرين/أكتوبر 2019. يعتزم الصندوق الاستئماني الانتهاء منها في تموز/يوليو 2020 والعمل على صياغة العقد مع مكتب قلم المحكمة القانوني. أمرت الدائرة الابتدائية بمنح تعويضات جبر أضرار جماعية بشكل مشاريع إعادة تأهيل والصيانة فيما يتعلق بالمباني المدمرة أو المتضررة ومعالجة الأضرار الاقتصادية والمعنوية التي يعاني منها مجتمع تمبكتو. وافقت الدائرة الابتدائية على جميع المشاريع التي قدمها الصندوق الاستئماني (وهي مجموعة شاملة من مشاريع الصيانة، ومرفق المرونة الاقتصادية ومرفق المرونة النفسية). بالإضافة إلى ذلك، أمرت الدائرة الابتدائية بعمل تعويض جبر أضرار رمزي للمجتمع الدولي والمجتمع المالي.

47- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنهى الصندوق الاستئماني عمليتي شراء متميزتين وأجرى عملية ثالثة لضمان تنفيذ هذه التعويضات.

48- تبعت عمليتا الشراء الأولى عملية تتكون من مرحلتين (التعبير عن الاهتمام وطلب العروض). تم إجراء التصفية الأولى على أساس ثلاثة معايير للأهلية للنجاح/الرسوب وهي: التسجيل المحلي، وخبرة المشروع ذو الصلة، والهياكل الإدارية السليمة، المبينة في تقارير التدقيق المستقلة. واستند اختيار الشركاء المنفذين الجدد إلى جودة وتناسق المشاريع المقترحة مع أمر التعويض. اتبعت عملية الشراء الثالثة عملية من مرحلة واحدة (طلب تقديم عروض).

49- سيتصل الصندوق الاستئماني بالشركاء التنفيذيين الثلاثة المختارين في تموز/يوليو 2020 لمناقشة تأثير جائحة كوفيد -19 وتحديد تدابير التخفيف من وطأتها اللازمة لإطلاق المشاريع وكذلك العمل على صياغة العقود بالتعاون مع مكتب قلم المحكمة القانوني.

50- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الصندوق الاستئماني اتصالات مع السلطات الوطنية لتنظيم الاحتفال الرمزي. وبسبب جائحة كوفيد-19، تم تعليق الأعمال التحضيرية وستُستأنف عندما يتم رفع الحظر على السفر وعلى الاجتماعات.

51- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع الصندوق الاستئماني بشكل منتظم مع السلطات المالية التي يتم تقييمها بشكل منتظم.

52- يقدم الصندوق الاستئماني تقارير على أساس كل شهرين إلى الدائرة الابتدائية عن التقدم المحرز في تنفيذ تعويضات جبر الأضرار.

هاء- ولاية المساعدة

53- يستخدم الصندوق الاستئماني المساهمات الطوعية من المانحين لتقديم المساعدة للضحايا وعائلاتهم في بلدان حالات المحكمة الجنائية الدولية من خلال برامج إعادة التأهيل النفسي وإعادة التأهيل البدني

والدعم المادي. ونظراً أن برامج المساعدة ليست مرتبطة بأي قضية معينة معروضة على المحكمة، فقد توفر مشاريع الصندوق الاستئماني استجابة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع لإصابات الضحايا واحتياجاتهم الذين عانوا من أضرار من الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة. كما تسمح مشاريع المساعدة للصندوق الاستئماني بمساعدة شريحة أكبر من الضحايا من تلك التي قد تكون ممكنة فيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بها في قضايا محددة أمام المحكمة. تشمل أنواع خدمات إعادة التأهيل المقدمة للضحايا (على سبيل المثال لا الحصر):

(أ) *إعادة التأهيل البدني*، والتي قد تشمل الجراحة التجميلية الترميمية فيما يتعلق بإصابات الحروق والتشوه، والجراحة التصحيحية العامة، وإزالة الرصاص والشظايا، والأجهزة المتعلقة بالأعضاء الصناعية والعظام، وإصلاح الناسور، والإحالات لفحص فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والعلاج الطبيعي؛

(ب) *إعادة التأهيل النفسي*، والتي قد تشمل استشارات الصدمات الفردية والعائلية والجماعية؛ ومراكز الاستشارة النفسية ومرافق بدون موعد مسبق للناجين من العنف الجنسي والجنساني (ذكور وإناث)؛ ومجموعات الموسيقى والرقص والدراما التي تعزز التماسك الاجتماعي والشفاء؛ وبناء القدرات للمستشارين والمنظمات المنتسبة؛ ورش عمل للتوعية المجتمعية والبث الإذاعي حول حقوق الضحايا وجلسات إعلامية واجتماعات مجتمعية واسعة النطاق. قد تشمل استجابات توعية المجتمع *الانخراط في الحوار المجتمعي* والمصالحة لتعزيز السلام ضمن المجتمعات وفيما بينها مما يخلق بيئة مناسبة لمنع الجرائم؛

(ج) قد يشمل الدعم المادي أنشطة تتعلق بسبل العيش غير ضارة للبيئة، ومنح التعليم، والتدريب المهني، والأنشطة المدرة للدخل، والتقنيات الزراعية المحسنة، وجمعيات الادخار والقروض القروية، وفرص التدريب للتركيز على التمكين الاقتصادي للمدى الطويل. إن بناء قدرات الشركاء المنفذين والضحايا هو جزء من هذه المبادرات لتعزيز استدامة التدخلات؛

(د) *وتنفيذ مبادرات خاصة لضحايا العنف الجنسي وأطفالهم، بما في ذلك الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب*، والتي قد تشمل الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، وتقديم المشورة بشأن الصدمات التي تهدف إلى تقوية الروابط الأسرية بين الأم والطفل، ومُنح التعليم، ودعم التغذية، واستجابات الأجيال للتصدي لوصمات العار والتمييز والمصالحة في العائلات والمجتمعات.

1- أوغندا

54- بدأ برنامج المساعدة الحالي في أوغندا في 4 نيسان/أبريل 2019 مع ستة شركاء منفذين من منظمات غير حكومية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام موظفو الصندوق الاستئماني بعدة بعثات رصد للإشراف على الدورة السنوية لبرمجة المساعدة في أوغندا، وتعزيز القدرات المحلية، والاتصال بالسلطات الحكومية، والقيام برصد وتقييم للمشروع بشكل منتظم.

55- بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019، أجرى فريق برنامج أوغندا ستة فحوصات للتحقق المالي (مراجعة تدقيق مصغرة) على ستة تقارير أداء ربع سنوية مختلفة على أداء الميزانية للشركاء المنفذين.

56- في نيسان/أبريل 2020، جدد الصندوق الاستئماني العقود الستة للشركاء المنفذين ووسّع التمويل لبرنامج المساعدة في كافة أنحاء مناطق النزاع في أوغندا. يجري تنفيذ استمرار البرمجة في 22 مقاطعة في شمال أوغندا. ومن خلال برنامج ولاية المساعدة، يواصل الصندوق الاستئماني تقديم أنشطة كسب المعيشة والدعم الطبي لضحايا التشويه والبتر والحروق والعنف الجنسي، بالإضافة إلى إعادة التأهيل النفسي لمعالجة الصدمات التي شهدها الضحايا وعانوا منها.

57- في 17 حزيران/يونيو 2020، عقد الصندوق الاستئماني مؤتمرًا عبر الإنترنت مع المنظمات الست المنفذة. تم تنظيم اجتماع عن بعد لفهم كيفية تعامل المنظمات الشريكة مع قيود جائحة كوفيد-19 وتحديات التنفيذ في المشاريع ذات الصلة، وما هي الأنشطة المجدية للتنفيذ في مواجهة مختلف التدابير التقييدية التي وضعتها الحكومة لاحتواء انتشار المرض، وأخيرًا للإبلاغ عن توقعات الصندوق الاستئماني للفترة. كما قدم الاجتماع توجيهات لتنفيذ المشاريع، واستعرض الإنجازات السابقة، وناقش الدروس المستفادة، وتناول أهمية إجراء أنشطة التوعية في المجتمعات.

2- جمهورية الكونغو الديمقراطية

58- بعد الانتهاء من عملية الشراء التي أدت إلى تحديد عشر منظمات غير حكومية محلية ودولية لتنفيذ ولاية المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبرم الصندوق الاستئماني العقود مع هؤلاء الشركاء المنفذين الجدد خلال الربع الثاني من عام 2020.

59- سيتم عقد ورشة عمل لإطلاق الدورة الجديدة رسميًا لتفويض المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منتصف تموز/يوليو 2020، حيث سيقوم الشركاء العشرة بتنفيذ مشاريع في مقاطعات إيتوري وشمال وجنوب كيفو. ستوفر المشاريع للضحايا والمجتمعات إعادة التأهيل البدني والدعم النفسي والدعم المادي والأنشطة المدرة للدخل. كما سيعملون على تعزيز بناء السلام والمصالحة المجتمعية والقبول والاندماج الاجتماعي. وكجزء من التدخل في إطار ولاية المساعدة، سيستفيد ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أيضًا من الدعم والمساعدة البدنية والنفسية والمادية من أجل معالجة الضرر الذي عانوه ومساعدتهم على إعادة الاندماج الكامل في مجتمعاتهم.

3- الكوت ديفوار

60- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى الصندوق الاستئماني من عملية الشراء لبدء دورة مدتها 3 سنوات لبرنامج ولاية المساعدة في كوت ديفوار، مع تحديد ثلاثة منظمات جديدة. واستند اختيار الشركاء المنفذين الجدد إلى جودة وأهمية المشاريع المقترحة وأخذ في الاعتبار التوزيع المتوازن للأضرار التي يتعين معالجتها والتوزيع الجغرافي والتوازن بين الشركاء المحليين والدوليين.

61- يهدف برنامج المساعدة في كوت ديفوار إلى معالجة الأذى الجسدي والنفسي والمادي الذي يلحق بضحايا الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة والتي تم ارتكابها حتى عام 2002. وسيتم تنفيذ المشاريع في المناطق التالية: لاغونز، وهوت ساساندرا، وجويمون، وتونكبي، وكفاللي. وستشمل الأنشطة الدعم النفسي، والتدريب على سبل العيش، ومبادرات الائتمان الصغيرة، والرعاية الجراحية، وتوفير تركيب الأطراف الاصطناعية. سيتم تنفيذ برنامج المساعدة بالتكامل مع البرنامج الوطني لجبر الأضرار الذي تديره وزارة التضامن.

62- يخضع بدء برنامج المساعدة للعملية المنصوص عليها في المادة 50 (أ) من النظام الأساسي للصندوق الاستئماني للضحايا. سيتم تقديم الإخطار من قبل مجلس الإدارة إلى الدائرة التمهيدية الثانية في تموز/يوليو 2020.

63- في غضون ذلك، وافق الصندوق الاستئماني مع الحكومة الوطنية لكوت ديفوار على إجراء مسح للقدرات والأداء للتعويض المحلي في أوائل عام 2020، بالشراكة مع قسم الأراضي والممتلكات وجبر الأضرار بالمنظمة الدولية للهجرة مبادرات لمناقشة عنصر بناء القدرات في المستقبل. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق الصندوق والمنظمة الدولية للهجرة ووزارة التضامن على الاختصاصات لمثل هذه المبادرة، وفي 24 كانون الثاني/يناير 2020، عُقد اجتماع تحضيري في أبيدجان مع الوزارة.

64- في الفترة من 20 إلى 25 شباط/فبراير 2020، أجرى الصندوق الاستئماني والمنظمة الدولية للهجرة مهمة ميدانية في أبيدجان وبواكيه. واجتمع الوفد مع العديد من أصحاب المصلحة، أي، ممثلي الحكومة وجمعيات الضحايا والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وفي 13 تموز/يوليو 2020، تمت الموافقة على تقرير الصندوق الاستئماني / المنظمة الدولية للهجرة المشترك من قبل الصندوق الاستئماني مع ثماني توصيات. سيتم مشاركة التقرير مع حكومة كوت ديفوار لمراجعته في تموز/يوليو 2020.

4- مالي

65- من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2020، أجرى الصندوق الاستئماني تقييماً أولياً فيما يتعلق بالنطاق المحتمل لبرنامج المساعدة في مالي. وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، كان الصندوق الاستئماني قادراً على مواصلة عمله الميداني. وبالتعاون مع الوسطاء، أجرى الصندوق مقابلات مع حوالي 80 من أصحاب المصلحة، من بينهم جمعية الضحايا والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

66- في 23 حزيران/يونيو 2020، تم تعميم مسودة تقرير ضمن الصندوق الاستئماني وسيتم إحالته إلى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لمراجعته والموافقة عليه.

67- كما سيتم إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية بمجرد استئناف السفر الدولي.

5- جمهورية أفريقيا الوسطى

برنامج جمهورية أفريقيا الوسطى التجريبي

68- بعد حكم البراءة الصادر عن غرفة الاستئناف بشأن السيد جان بيير بيمبا في 8 حزيران/يونيو 2018، قرر مجلس إدارة الصندوق الاستئماني التعجيل بإطلاق برنامج المساعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن أجل تقييم احتياجات الضحايا والنطاق المحتمل لبرنامج المساعدة، شاركت أمانة الصندوق من أيلول/سبتمبر 2018 إلى شباط/فبراير 2019 في مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الضحايا الأفراد والممثلون القانونيون للضحايا، وكذلك السلطات الحكومية لجمهورية إفريقيا الوسطى، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة الدولية.

69- خلال المشاورات مع الضحايا، قيم الصندوق الاستئماني حالتهم الصحية شديدة الضعف، التي زاد في تعقيدها عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الطبية المناسبة وغياب الوسائل لدعم سبل عيشهم. لذلك قررت وضع برنامج مساعدة تجريبي عاجل لمعالجة الأضرار التي يعاني منها هؤلاء الضحايا. وباستخدام المعلومات التي تم جمعها خلال بعثات تقييم الاحتياجات، وضع الصندوق الاستئماني في تموز/يوليو 2019 إطارًا برنامجيًا لبرنامج تجريبي لمساعدة 200 ضحية مستضعفة في حالة مزرية في بانغي والمناطق المحيطة بها. تمت الموافقة على الإطار البرنامجي من قبل مجلس الإدارة خلال اجتماعه السنوي الذي عقد في آب/أغسطس 2019.

70- بعد موافقة وحدة المشتريات في شباط/فبراير 2020 للجوء إلى إجراءات الشراء من مصدر واحد، حدد الصندوق الاستئماني منظمة ذات خبرة تفي بجميع المتطلبات الأساسية لتنفيذ مجالات النشاط الرئيسية الستة للبرنامج التجريبي: (1) الدعم الطبي؛ (2) الغذاء والأمن الغذائي؛ (ج) الدعم النفسي؛ (4) المساعدة في تعليم المعالين؛ (5) المساهمة بتكاليف الإيجار للضحايا المشردين؛ (6) والمساعدة في الأنشطة المدرة للدخل.

71- في 25 شباط/فبراير 2020، قدم مجلس إدارة الصندوق الاستئماني إلى الدائرة التمهيدية الثانية الإخطار وفقًا للمادة 50 (أ) من لوائح الصندوق الاستئماني لتنفيذ برنامج المساعدة التجريبي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

72- في وقت تقديم هذا التقرير، كان الصندوق الاستئماني في مرحلة إنهاء العقد مع المنظمة المختارة. ومن خلال البرنامج التجريبي، سيوفر الصندوق الاستئماني للضحايا الخدمات الطبية، والدعم التعليمي بشكل رسوم مدرسية للذين يعولهم الضحايا، ومساعدة في تكاليف الإيجار للضحايا المشردين والمشردين ضمن بانغي، والمساعدة الغذائية لضحايا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بالعلاج المضاد للفيروسات الرجعية والأنشطة المدرة للدخل والرعاية الصحية النفسية والعقلية.

برنامج المساعدة الكاملة لجمهورية أفريقيا الوسطى

73- أطلق الصندوق الاستئماني في نيسان/أبريل 2019 مناقصة مفتوحة انتهت في حزيران/يونيو 2020، باختيار خمسة منظمات منفذة. تم اختيار هذه المنظمات لتنفيذ دورة برنامج مدتها 5 سنوات في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد استند الاختيار على نوعية العروض وصلتها، والتوزيع المتوازن للأضرار

التي يلزم معالجتها، والتوزيع الجغرافي، والتوازن بين الشركاء المحليين والدوليين. إن تخصيص الميزانية للسنة الأولى يتوافق مع تخصيص الأموال التي سبق أن وافق عليها مجلس الإدارة. وسيقوم الصندوق الاستئماني برصد وتوثيق التنفيذ عن كثب طوال العام الأول. سيتم تمديد المشروع في كل سنة تالية على أساس الأداء المرضي، وتوافر الأموال والموافقة ذات الصلة من مجلس الإدارة.

74- عقب الانتهاء من عملية الشراء، يقوم الصندوق الاستئماني حاليا بإعداد إخطار من مجلس الإدارة إلى الدائرة التمهيدية الثانية وفقا للمادة 50 من لائحة الصندوق الاستئماني لبدء برنامج المساعدة الكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

75- وعلاوة على ذلك، واصل الصندوق الاستئماني، بدعم من قلم المحكمة، أنشطة التعاون والتوعية مع مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك ممثلو الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والصحفيون والزعماء المحليون وكذلك الضحايا والمجتمعات المتضررة.

6- كينيا

76- في عام 2019، أكمل الصندوق الاستئماني تقييم الوضع لبرنامج مساعدة محتمل في كينيا. وسيتم تقديم التقرير والتوصية إلى مجلس الإدارة في عام 2020 لمداولاتهم حول هذه المسألة في اجتماع مجلس الإدارة القادم.

77- تم إجراء تقييم الصندوق من خلال نهج مزدوج. الأول كان مراجعة مكتبية للدراسات والتقارير والتقييمات ذات الصلة والمتاحة. ثانيًا، استند التقييم إلى مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة التي شملت اجتماعات مع مسؤولين حكوميين، و 14 جلسة تشاور مع مجتمع الضحايا، وإحدى عشرة منظمة غير حكومية، وثلاثة منظمات دولية، والعديد من أعضاء المجتمع المدني. أجرى الصندوق الاستئماني اجتماعات ومشاورات مع قطاع واسع من أصحاب المصلحة في كافة أنحاء كينيا.

7- جورجيا

78- في عام 2019، بدأ الصندوق الاستئماني تقييم الوضع المتعلق ببرنامج المساعدة المحتمل في جورجيا. ومن المتوقع إنهاء تقرير التقييم مع توصيات برنامج المساعدة ذات الصلة في منتصف عام 2020. بعد ذلك، سيتم تقديم التقرير والتوصية إلى مجلس الإدارة لمناقشتها.

79- تم إجراء تقييم الصندوق الاستئماني من خلال نهج مزدوج. الأول هو مراجعة مكتبية للدراسات والتقارير والتقييمات ذات الصلة والمتاحة. ثانيًا، استند التقييم إلى مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة ومع المسؤولين الحكوميين، ومع الضحايا وجمعيات الضحايا، ومجتمعات النازحين داخلياً، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وأعضاء المجتمع المدني. في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تم إجراء 22 جلسة استشارية لمجتمع الضحايا (ومواقع النازحين داخلياً) كجزء من التقييم. وعقد الصندوق الاستئماني اجتماعات ومشاورات مع قطاع واسع من أصحاب المصلحة في كافة أنحاء جورجيا.

8- دعم الناجين من العنف الجنسي

80- واصل الصندوق الاستئماني تزويد الناجين من العنف الجنسي بالدعم الطبي والصحة العقلية والمساعدة النفسية والاجتماعية، واستمر في الأولوية العملياتية التي اعتمدها المجلس في عام 2008. كما قام الصندوق الاستئماني بتمكين الضحايا اقتصاديًا من خلال جمعيات القروض القروية والادخار ومبادرات الأعمال الصغيرة.

81- ومن خلال الشركاء المنفذين، يحدد الصندوق الاستئماني النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين شاهدوا أو تعرضوا للعنف الجنسي. يستجيب الشركاء المنفذون مباشرة لصدماتهم الفردية و/أو يحيلونهم إلى الخدمات المناسبة. ويعمل شركاء الصندوق مع أعضاء المجتمع المحلي، بما في ذلك المتطوعين، الذين يتلقون تدريبًا على أساليب الاستشارة لمساعدتهم على تحسين المساعدة التي يمكنهم تقديمها للناجين. من خلال مساعدة المساعدين على التعرف على عدد متنوع من آليات التغلب على الصعوبات والأساليب الممكنة، سيتمكن هؤلاء المساعدين من مساعدة الناجين من العنف الجنسي بشكل أكثر فعالية.

82- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الصندوق الاستئماني تقديم الدعم النفسي المهني من خلال المشورة الفردية والأسرية والزوجية:- الجراحة الترميمية ودعم رعاية فيروس نقص المناعة البشرية بالإضافة إلى دعم سبل العيش لتسهيل إعادة دمج الضحايا، الذين غالبًا ما يرفضهم أسرهم ومجتمعاتهم.

83- كما قدم الصندوق الاستئماني المساعدة للأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب والمعرضين بشكل خاص لخطر الرفض أو الوصم بالعار أو الإساءة والحرمان من التعليم أو حقوق الميراث أو حتى الاسم.

84- تيقنت جلسات العلاج الجماعي المنتظمة من جمع الرجال والنساء بشكل منفصل في بيئة آمنة لرواية تجارب حياتهم الصادمة لتسهيل الشفاء. يشجع الصندوق الاستئماني أيضًا الرجال على طلب المشورة النفسية حيث أنه من الناحية الثقافية في البلدان التي يعمل فيها الصندوق الاستئماني، لا يسعى الرجال إلى طلب المشورة النفسية أو التعبير عن ضعفهم.

85- معظم المستفيدين من المشروع في أوغندا هم مختطفون سابقون – معظمهم من النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والإساءة في الاحتجاز ويحاولن الآن الموازنة بين احتياجاتهن الشخصية، بما في ذلك وقت للتعافي مع احتياجات أسرهن ومجتمعهن، والبحث عن طريقة لدمج تلك الاحتياجات المتباينة على ما يبدو. تواجه هؤلاء النساء وشركاؤهن تحديات خاصة في إعادة بناء أو إنشاء علاقات صحية بسبب الصدمات والتعذيب الذي تعرضوا له. تم تصميم مناهج الصحة العقلية التابعة للصندوق لتوفير إعادة التأهيل من الصدمات والاستجابة للعواقب الجسدية والنفسية للصدمة مثل الخزي والإذلال والاكتئاب والضعف الجنسي وصعوبات في العلاقات. في الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الصندوق الاستئماني الدعم لـ 570 من الناجين من العنف الجنسي والجنساني.

9- الرصد والتقييم

86- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الصندوق الاستئماني ورشة عمل لبناء القدرات مدتها خمسة أيام مع شركائه المنفذين ضمن برنامج مساعدة أوغندا. كانت أهداف ورشة العمل هي لتعزيز مهارات الشركاء في تحسين نظام الرصد ورفع التقارير، ومراجعة التقارير السابقة المقدمة من الشركاء المنفذين من أجل التحقق من جودة كل من البيانات والتقارير التفصيلية، ومناقشة طرق جمع البيانات الأساسية من أجل تحديد تحقيق أهداف معقولة التي من شأنها أن تمكن الصندوق الاستئماني من قياس أداء كل شريك منفذ على أساس سنوي.

87- كانت ورشة العمل أيضاً فرصة لمراجعة مؤشرات الأداء التي أدت إلى التخلي عن بعض مؤشرات المخرجات والتركيز على المزيد من مؤشرات مستوى النتائج. تم تدريب الشركاء بعد ذلك على مفاهيم المراقبة والتقييم بما في ذلك ضمان جودة البيانات وكذلك استخدام البيانات لتحسين إدارة البرنامج.

88- وركز الصندوق الاستئماني كذلك على إطار التقييم الخاص به الذي يقترح إجراء دراسة أساسية وعلى المرحلة النهائية على الأقل لكل برنامج تعويض جبر الأضرار من أجل قياس فعالية مسودة خطة تنفيذ الصندوق والحصول على تبصر أفضل عن تجربة الضحايا بشأن جبر الأضرار، وتأثيرها على حياتهم وعن الأذى الذي عانوا منه. ومن أجل تنفيذ إطار التقييم، فإن الصندوق يعمل حالياً على تعيين مؤسسة بحوث مستقلة للمشاركة معها للتيقن من مصداقية نتائج التقييم. يتوقع الصندوق الاستئماني الانتهاء من إجراءات المناقصة في عام 2020.

التطوير التنظيمي

89- طوال عام 2019 وكذلك في عام 2020، أصبح واضحاً من الإجراءات في قضايا جبر الأضرار أن الهيكل التنظيمي للصندوق الاستئماني بحاجة إلى التعزيز. وفي تنفيذ تعويضات جبر الأضرار التي أمرت بها المحكمة، كان على الصندوق الاستئماني أن يلعب دوراً مباشراً أكثر مما كان متوقعًا في الأصل. تسببت كثافة العمل في أربعة إجراءات متزامنة لجبر الأضرار ضغطًا شديدًا على القدرات القانونية المنخفضة جدًا في أمانة الصندوق الاستئماني، سواء فيما يتعلق بالتقديمات القانونية وتطوير الأنشطة وتنفيذها في هذا المجال. وقد أدى ذلك بالصندوق الاستئماني إلى إعادة توجيه الأجزاء ذات الصلة من هيكله التنظيمي وتعبئة قدرات إضافية متى وأينما دعت الحاجة التي تمت بالفعل في عامي 2019 و 2020،.

90- في غضون ذلك، كثف الصندوق جهود التوظيف في النصف الثاني من عام 2019 وفي أوائل عام 2020 لتزويد الأمانة بقدرات إضافية من الموارد البشرية في مجال المشورة القانونية وإدارة البرامج والإدارة المالية والاتصالات وجمع الأموال والدعم الإداري. تم إنهاء معظم عمليات التوظيف في عام 2019 وفي أوائل عام 2020 بما في ذلك المستشار القانوني (ف-4)، ومديرو البرامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية (ف-4) ومالي (ف-4)، وموظف جمع التبرعات والبروز (ف-3)، ومسؤولو البرامج الميدانية المساعدون في أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكوت ديفوار (ف-2). تم شغل جميع الوظائف الثابتة المعتمدة في عام 2020. وتم الانتهاء من تعيين أربعة وظائف شاغرة في المساعدة المؤقتة العامة لموظفين قانونيين معاونين (ف-2) وموظف برنامج ميداني معاون لـ مالي (ف-2) ومساعد مالي (ع-5). الوظيفتين المتبقيتين في المساعدة المؤقتة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي: موظف برنامج ميداني مساعد (ف-2) ومساعد برنامج ميداني (ع-5). سيتم إنهائها في آب/أغسطس. سيتم شغل جميع الوظائف الشاغرة التي تتوفر لها الأموال في عام 2020. وفي الوقت نفسه، يواصل الصندوق الاستئماني شغل الوظائف قصيرة الأجل وتلقي المهنيين والمتدربين الزائرين لتعزيز قدرات الموارد البشرية.

91- وعلى النحو المبين أعلاه في الفقرة 25، تم إنشاء فرق معنية بالحالات وتشغيلها لتشمل موظفين من كافة المجالات في المقر الرئيسي والمكاتب القطرية من الأقسام القانونية والبرنامجية والمالية والإدارية وجمع الأموال والاتصالات للعمل على التعويضات و/أو برامج مساعدة محددة. وبتعبئة جميع موظفي الإدارة في

عام 2020، والتعيينات قصيرة الأجل، لا سيما في مجالات المشتريات والشؤون القانونية والمالية، تم تعزيز عمل الفرق المعنية بالحالات وساعدت على المضي قدماً في إنجاز أنشطة الصندوق الاستئماني.

92- كما تحسنت الاتصالات بين الموظفين التنفيذيين والإداريين وأعضاء مجلس الإدارة من خلال الإيجازات الإدارية قبل اجتماعات مجلس الإدارة وتحديثات الأنشطة المنتظمة لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس.

93- في آذار/مارس 2019، أبرم الصندوق الاستئماني وقلم المحكمة على إطار تعاون داخلي ومساعدة. استمر هذا التعاون الداخلي حتى عام 2020 وستتم مناقشته بمزيد من التفصيل في النصف الثاني من عام 2020. الغرض من هذا الإطار هو: (1) الحصول على فهم مشترك في مجالات التعاون والمساعدة بين قلم المحكمة وصندوق الاستئناف، (2) وتمكين قلم المحكمة والصندوق الاستئماني لوضع خطة لقدرات الموارد والموارد البشرية لتمكنهما من تنفيذ ولاياتهما بفعالية وكفاءة.

94- كانت مساعدة فرقة العمل المعنية بالمشتريات بين الصندوق الاستئماني ووحدة مشتريات قلم المحكمة بالإضافة إلى مركز التنسيق التابع لرئيس قلم المحكمة مفيدة للغاية في إنهاء العديد من عمليات الشراء الخاصة بالصندوق لاختيار المنظمات المنفذة لبرامج المساعدة وجبر الأضرار. من بين ستة شركاء لبرنامج المساعدة في أوغندا، سيكون لدى الصندوق الاستئماني في المجمل أكثر من 35 شريكاً لتنفيذ جبر الأضرار في قضية *لوبانغا وكاتانغا والمهدي* بالإضافة إلى برامج المساعدة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والكوت ديفوار. يهدف الصندوق وقلم المحكمة إلى إنهاء قائمة المشتريات المتبقية بحلول نهاية عام 2020 وتحسين عمليات الشراء للمستقبل خاصة فيما يتعلق بتعويضات جبر الأضرار.

عمليات مراجعة الحسابات

المراجعة الخارجية للحسابات

95- يصنف تقرير المراجعة النهائي لعام 2019 بشأن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا التوصيات السابقة التالية بحسب ترتيب تنفيذها:

96- التوصية رقم TFV 2018-2 "إجراءات المستحقات". تم تنفيذ توصية مراجع الحسابات الخارجي لتنفيذ إجراء لتحديد جميع المستحقات مع تحديد موعد نهائي وفقا لإعداد البيانات المالية. "قدم الصندوق المستندات ذات الصلة التي تثبت الأهمية النسبية للتعليمات والتوجيهات والتبادلات والممارسات التي تم وضعها بين الصندوق الاستئماني وقسم الشؤون المالية في قلم المحكمة.

97- التوصية رقم TFV 2017-1 "تم العمل لتصنيف الإجراءات المطلوبة بدقة للإثبات أن جميع الالتزامات المتعلقة بإنفاذ تعويضات جبر الأضرار على أنها منفذة بعد المناقشات مع قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار والتفكير الداخلي. تسمح المنهجية الحالية المستخدمة مع قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار (من القلم) للصندوق بالوصول إلى المعلومات المتاحة في نظام إدارة طلبات الضحايا على

أساس كل حالة على حدة، وتعتبر بأنه مناسبة وفعالة من قبل القلم (قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار) والصندوق.

98- التوصية رقم TFV-2015-3 "تعزيز الرقابة المالية على العمليات". بعد ورش العمل التي تم عقدها في عامي 2019 و 2020، أنتج الصندوق الاستئماني أدوات داعمة بشأن إجراءات إعداد التقارير المالية مع الشركاء المنفذين والأدوات في أوغندا وجمهورية إفريقيا الوسطى. وستشمل الزيارات الميدانية المقبلة التي يقوم بها موظفو البرنامج الميداني إلى الشركاء المنفذون في مواقع العمل عمليات تفتيش عشوائية.

99- التوصية رقم TFV 2015-4 "تعزيز الفرق الميدانية". قدم الصندوق الاستئماني معلومات مفصلة عن الهياكل القائمة في الميدان بعد الزيادات في الموارد البشرية التي تمت في عام 2019، وكذلك التعيينات والمناصب، ويعتبر أن التعزيزات أصبحت في مكانها وتقوم بعملها.

100- علاوة على ذلك، لم يقدم تقرير التدقيق لعام 2019 أي توصيات جديدة وصنف أربع توصيات سابقة على أنها منفذة جزئياً.

المساعدة والتعاون التي يقدِّمها قلم المحكمة

101- ووفقًا لمرفق القرار ICC-ASP/1/Res.6 والقرار ICC-ASP/3/Res.7، ومع مراعاة استقلالية مجلس الإدارة وأمانة الصندوق الاستئماني، قدم رئيس القلم هذه المساعدة عند الضرورة ليتم حسن سير عمل مجلس الإدارة وأمانة الصندوق الاستئماني.

102- يود مجلس الإدارة أن يؤكد تقديره الخاص للدعم القيّم والمشورة التي طلبها من وقدمها رئيس القلم ومكتبه خاصة خلال جائحة كوفيد-19.

103- في تسريع عمليات الشراء والتعاقد، حصل الصندوق الاستئماني على مساعدة قيمة للغاية من مكتب رئيس قلم المحكمة، ووحدة المشتريات، وقسم الميزانية والشؤون المالية، والمكتب القانوني، وفريق برامجيات معالجة البيانات. وبالتعاون الوثيق، يمكن إنهاء العديد من عمليات الشراء وتنفيذ التعويضات لا سيما في قضية *كاتانغا*.

104- استفاد الصندوق الاستئماني إلى حد كبير من التعاون الوثيق مع المكاتب القطرية، وقسم دعم المستشارين القانونيين، وقسم دعم العمليات الخارجية، وقسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار، ودعمهم في تحديد المستفيدين والتحقق منهم لأغراض جبر الأضرار في قضيتي *لوبانغا والمهدي* .

105- بمساعدة لا تقدر بثمن من قسم الموارد البشرية، تمكن الصندوق الاستئماني من شغل 5 مناصب رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومواصلة إنهاء 12 إجراء توظيف في فئة المساعدة المؤقتة العامة والتعيينات قصيرة الأجل والاستشاريين حتى أثناء جائحة كوفيد-19. وبدعم من قسم الموارد البشرية، نجح الصندوق الاستئماني أيضًا في توظيف أكثر من 10 متدربين ومهنيين زائرين للمساعدة في

أنشطة الصندوق. كان لقسم المعلومات العامة والمكاتب القطرية دور أساسي في زيادة بروز الصندوق الاستئماني، بما في ذلك بلدان الحالات.

106- واصل الصندوق الاستئماني إقامة علاقة وثيقة مع جميع الممثلين القانونيين للضحايا في بلدان الحالات، لا سيما أثناء تنفيذ تعويضات جبر الأضرار.

107- يود مجلس الإدارة أن يعرب بشكل خاص عن تقديره للخدمات والدعم المقدمين من رئيس قلم المحكمة والمكاتب القطرية والأقسام ذات الصلة في القلم، لا سيما في التحضير للزيارات الميدانية وأثناءها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وأوغندا، ونيويورك بالإضافة إلى أنشطة إعداد وتنفيذ تعويضات جبر الأضرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي.

ثالثاً- التقرير المالي

ألف- حال التبرعات

108- وفقاً للفقرة 11 من مرفق القرار ICC-ASP/1/Res.6، التي تنص على إبلاغ الجمعية سنوياً بكل المساهمات الطوعية المقدَّمة، بغض النظر عما إذا تم قبولها أو رفضها، ينبغي إبلاغها سنويًا إلى الجمعية، وأن يتم شمل قائمة بالتبرعات في المرفق الأول لهذا التقرير. تشمل القائمة، في جملة أمور أخرى: مساهمات قدرها 2 633 551،33 يورو واردة من الدول؛ 26 622،09 يورو من المؤسسات والأفراد؛ و 5 587،30 يورو و 63 899،06 دولارًا أمريكيًا إيرادات الفوائد. أظهر حسابان جاريان للصندوق باليورو (ABN AMRO و BCEE) رصيدًا قدره 1 951 803، و 3 935 570 فرنك غرب أفريقي فب Ecobank؛ وأظهر حساب التوفير باليورو لدى (BCEE) رصيدًا قدره 16 203 072 في 30 حزيران/يونيو 2020. وكان رصيد حسابات الصندوق الاستئماني بالدولار الأمريكي 3 500 دولار أمريكي في ABN AMRO و 962 دولارًا أمريكيًا في Ecobank. أبلغت المنظمات الشريكة المنفذة للصندوق الاستئماني أيضًا عن 176 176،72يورو عينيًا و/أو أموالًا مماثلة للمشاريع في الفترة من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020.

باء- التبرعات من الدول الأطراف والتبرعات الخاصة للصندوق الاستئماني

109- تقوم أمانة الصندوق الاستئماني بإدارة الموارد الواردة من المانحين وتقدم تقارير عن استخدامها وفقاً للمعايير الواردة في مرفق القرار ICC-ASP/4/Res.3

110- تقدم الأمانة العامة تقارير عن المساهمات المخصصة بشكل منفصل في معظم الحالات، بحيث أن بعض المانحين يطلبون هذه المعلومات.

111- يود الصندوق الاستئماني أن يعرب عن امتنانه للمساهمات التي وردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 29 دولة طرفاً (2 633 551،33 يورو)، والتبرعات الخاصة (26 622،09 يورو) من

الأفراد والمؤسسات. ترد تفاصيل المساهمات الطوعية من الدول الأطراف في المرفق الأول لهذا التقرير بالإضافة إلى التبرعات الخاصة. ويشير الصندوق الاستئماني إلى أنه تلقى، منذ عام 2004، تبرعات من 45 دولة طرفا.

112- في عام 2019، أبرم الصندوق الاستئماني اتفاقية ثالثة لمدة ثلاث سنوات (2019-2021) للمساهمات غير المقيدة مع حكومة السويد، ممثلة في الوكالة السويدية للتنمية الدولية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، ساهمت السويد بمبلغ 672،31 956 يورو (000 000 10 كرونة سويدية) كدفعة أولى من الاتفاقية. تعزز هذه المساهمة دعم الوكالة السويدية للتنمية الدولية القوي للصندوق الاستئماني كمؤسسة حيوية تعمل جنبًا إلى جنب مع المحكمة الجنائية الدولية لمعالجة الأذى الذي عانى منه ضحايا أخطر الجرائم الدولية. يعرب الصندوق الاستئماني عن امتنانه الشديد لدعم السويد المتواصل على مدار السنوات وللمساهمات التي تزيد عن 9.1 مليون يورو حتى الآن.

113- في عام 2017، أبرم الصندوق الاستئماني اتفاقية جديدة مدتها أربع سنوات (2017-2020) مع حكومة فنلندا بمبلغ إجمالي قدره 000 800 يورو. تم تخصيص هذه المساهمة لدعم ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي كانون الثاني/يناير 2020، ساهمت فنلندا بمبلغ 000 200 يورو كدفعة ثالثة من هذه الاتفاقية. كما يعرب الصندوق الاستئماني عن امتنانه الشديد لاتفاقية الثلاث سنوات السابقة من 2012 - 2015 مع حكومة فنلندا والتي تم تخصيصها أيضًا لضحايا العنف الجنسي والجنساني. منذ عام 2004 ، قدمت حكومة فنلندا مساهمات تزيد عن 3.1 مليون يورو حتى الآن.

114- تم الاعتراف أيضًا بالحاجة إلى معالجة آثار ممارسة العنف الجنسي المتفشية والواسعة النطاق في النزاعات، والتي يشعر بها الفرد والأسرة والمجتمع على كافة المستويات، من قبل المانحين الآخرين للصندوق الاستئماني، وكثير منهم يخصص مساهماتهم الطوعية إلى الصندوق لضحايا العنف الجنسي والجنساني. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى مبلغ 000 200 يورو من فنلندا، تبرعت حكومة اليابان أيضًا بمبلغ 903 51 يورو، وساهمت حكومة أندورا بمبلغ 000 10 يورو، كما ساهمت حكومة إستونيا بمبلغ 000 50 يورو مخصصة لهذه القضية. وفي أوائل عام 2020 ، أبرم الصندوق الاستئماني اتفاقية مع المملكة المتحدة بقيمة إجمالية قدرها 730 118 يورو مخصصة لمشاريع في شمال أوغندا تركز على العنف الجنسي والجنساني.

115- استمرت هولندا في كونها واحدة من أكبر الداعمين للصندوق الاستئماني من خلال المساهمة بمبلغ 000 200 يورو في عام 2019 كأموال غير مقيدة. إن الصندوق الاستئماني ممتن جداً لسخاء حكومة هولندا ودعمها المستمر.

116- واصلت ألمانيا دعم الصندوق الاستئماني بمساهمة قدرها 000 300 يورو مخصصة لموارد جبر الأضرار. يعرب الصندوق الاستئماني عن امتنانه البالغ لدعم ألمانيا المتواصل على مدار السنوات وللمساهمات التي تزيد عن 4.1 مليون يورو حتى الآن.

117- واصلت أيرلندا دعم عمل الصندوق الاستئماني بمساهمة قدرها 000 20 يورو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها 000 100 يورو مخصصة لموارد جبر الأضرار، و 000 100 يورو مخصصة لموارد المساعدة. لقد كانت أيرلندا من أكبر الداعمين للصندوق الاستئماني، حيث قدمت أكثر من 1.3 مليون يورو منذ عام 2004.

118- واصلت أستراليا دعم الصندوق الاستئماني بمساهمة قدرها 283،55 185 يورو. يعرب الصندوق الاستئماني عن امتنانه الشديد لحكومة أستراليا على سخاءها ودعمها المستمر.

119- في الفترة المشمولة بالتقرير، تبرعت الحكومة الفرنسية بمبلغ 000 50 يورو. يعرب الصندوق عن امتنانه البالغ لدعم فرنسا المستمر على مر السنين.

120- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عادت حكومة إيطاليا أيضًا كدولة مانحة للصندوق الاستئماني بمساهمة قدرها 000 40 يورو ، مخصصة لتعويضات جبر الأضرار الفردية والجماعية في قضية *المهدي*.

121- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبرعت ثلاثة دول أطراف للصندوق الاستئماني لأول مرة: شيلي (000 12 يورو)، ونيجيريا (909،62 16 يورو)، وسيراليون (991،95 2 يورو). ويقدر الصندوق الاستئماني كل تقدير الدعم الوارد من كل من هذه الدول الأطراف المساهمة الجديدة.

122- علاوة على ذلك، تم تلقي تبرعات أيضًا من النمسا (000 10 يورو)، بلجيكا (000 25 يورو)، قبرص (000 15 يورو)، جمهورية التشيك (389،08 23 يورو)، المجر (000 10 يورو)، ليختنشتاين (872،21 8 يورو)، لوكسمبورغ (000 45 يورو)، بولندا (000 20 يورو)، البرتغال (000 20 يورو)، جمهورية كوريا (829،61 42 يورو)، سلوفاكيا (000 15 يورو)، سلوفينيا (000 10 يورو)، أسبانيا (000 40 يورو) ، سويسرا (000 70 يورو)، وأوروغواي (007 2 يورو).

123- بفضل المساهمات الطوعية والدعم من الدول الأطراف، يمكن للصندوق الاستئماني أن يواصل تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها للضحايا الأكثر ضعفاً حتى يتمكن هؤلاء الضحايا من بدء عملية التعافي ويصبحوا أعضاء مساهمين إيجابيين في مجتمعاتهم. وبالنسبة لتلك الدول الأطراف ذات القدرة المحدودة على التبرع، فإن دعمها، حتى لو كان ذا طابع رمزي، يشير إلى التزامها بمبدأ جبر الأضرار لضحايا الجرائم بموجب نظام روما الأساسي.

124- ومع ذلك، تم توسيع أمانة الصندوق الاستئماني إلى أقصى حد لمواجهة عبء العمل المتزايد بشكل جذري في لاهاي وفي الميدان. وعلى المستوى المؤسسي، يواجه الصندوق الاستئماني تحديين خطرين: القدرة على التنفيذ والموارد المالية من أجل استكمال تعويضات جبر الأضرار في قضيتي *لوبانغا والمهدي*، لتمويل برامج المساعدة لمدة خمسة سنوات في شمال أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولتوسيع برامج المساعدة لتشمل أربعة بلدان إضافية. علاوة على ذلك، من المرجح أن حجم العمل والموارد المالية المطلوبة ذات الصلة بأوامر جبر الأضرار سوف تزداد بشكل كبير، في حالة صدور أمر بجبر الأضرار في قضيتي *نتاغاندا وأنغوين*.

125- يسعى الصندوق الاستئماني للحصول على الدعم من الدول الأطراف لسد فجوة القدرات المتبقية وللسماح للصندوق الاستئماني بمواصلة خدماته بطريقة مهنية ومسؤولة. ويود الصندوق الاستئماني أن يطلب من الدول الأطراف النظر في هذا الأمر.

126- يدعو مجلس الإدارة جميع الدول الأطراف والدول الأخرى والمنظمات الدولية والحكومية الدولية والأفراد والشركات والكيانات الأخرى إلى تقديم مساهمات طوعية للتيقن من أن تحقيق حقوق الضحايا وأسرهم لتلقي جبر الأضرار والمساعدة التي يحتاجونها.

127- يدعو مجلس الإدارة الدول الأطراف إلى أن تحذو حذو اتفاقيات التمويل متعددة السنوات القائمة مع الصندوق، باستخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية.

128- يدعو مجلس الإدارة الدول الأطراف إلى الاستجابة للطلبات المقدمة من الصندوق الاستئماني للحصول على مساهمات مخصصة لأغراض تمويل تعويضات جبر أضرار محددة، وكذلك لسد نقص موارد الصندوق العامة وتعزيزها، ويعرب عن تقديره لأولئك الذين فعلوا ذلك بالفعل.

129- يود مجلس الإدارة أن يكرر دعواته للدول الأطراف للنظر في تقديم تبرعات مخصصة للصندوق الاستئماني لصالح ضحايا العنف الجنسي والجنساني، ويعرب عن تقديره لأولئك الذين فعلوا ذلك بالفعل.

رابعاً- الميزانية المقترحة لعام 2021 (البرنامج الرئيسي السادس)

130- وفقًا للقرار ICC-ASP/4/Res.3، أعد المجلس الميزانية المقترحة لعام 2021 للأمانة، باعتبارها البرنامج الرئيسي السادس المدرج في ميزانية المحكمة، والتي تم إنشاؤها بموجب القرار ICC-ASP/3/Res.7. وعملا بلائحة الصندوق الاستئماني 77 (أ)، يقدم مجلس الإدارة الميزانية المقترحة للأمانة لتستعرضها لجنة الميزانية والمالية.

131- إن مجلس الإدارة مدرك تمام الإدراك بالقيود المالية التي تواجهها الدول الأطراف، خاصة نتيجة لأزمة اللائحة كوفيد -19. كما يقبل مجلس الإدارة أيضًا مسؤولية التيقن من أن الأمانة قادرة على معالجة عبء العمل المتزايد المتوقع، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع عدد الحالات التي سيكون فيها الصندوق الاستئماني نشطًا، على وجه التحديد، بسبب تنفيذ أمر المحكمة بتعويضات جبر الأضرار وتوسيع برامج ولاية المساعدة إلى بلدان أخرى.

132- اقترح الصندوق الاستئماني مبلغ ميزانية قدرها 3 226،1 ألف يورو لعام 2021، وبالتالي تبقى على نفس المستوى الاسمي للميزانية المعتمدة لعام 2020.

133- تستوعب الميزانية المقترحة الزيادة التدريجية في تكاليف الموظفين وفقاً للنظام الموحد للأمم المتحدة. تم تحديد التخفيضات والكفاءات لبنود الميزانية غير المتعلقة بالموظفين من أجل تخفيض التأثير على القدرة التنظيمية الأساسية للصندوق الاستئماني الذي سيواجه عبء عمل كبير في عام 2021.

134- تهدف ميزانية الصندوق المقترحة لعام 2021 إلى مزيد من البناء على هيكل أمانة الصندوق الاستئماني، الذي يسمح للصندوق الاستئماني بالاستجابة للتطورات غير المتوقعة بمرونة والتي تعزز الأمانة في ثلاثة نواحي حاسمة: الناحية المالية/الإدارية وكذلك القدرة القانونية في لاهاي، وإدارة البرنامج في مواقعها، وتنفيذ تعويضات جبر الأضرار. يستند الهيكل إلى فهم الصندوق للاحتياجات المتطورة للقدرات التنظيمية اللازمة لاستدامة تطوير وتنفيذ تعويضات جبر الأضرار التي أمرت بها المحكمة، بالإضافة إلى توسيع أنشطة ولاية المساعدة لتشمل البلدان الأخرى من عام 2020 فصاعدًا.

135- يبقى الصندوق الاستئماني مكرساً لاستكشاف أوجه التآزر بشكل مستمر مع قلم المحكمة وأجهزة المحكمة الأخرى استجابة لاحتياجات التوظيف.

المرفق الأول

ألف- التبرعات التي تلقاها الصندوق الاستئماني للضحايا

1- تلقى الصندوق التبرعات التالية من الدول خلال الفترة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

الدول المتبرعة	*المبلغ باليوروات*
أندورا	10 000.00
أستراليا	185 283،55
النمسا	20 000.00
بلجيكا	25 000،00
شيلي	12 000،00
قبرص	15 000،00
جمهورية التشيك	23 389،08
إستونيا	50 000.00
فنلندا	300 000.00
فرنسا	50 000.00
ألمانيا	300 000.00
هنغاريا	10 000.00
أيرلندا	200 000.00
إيطاليا	40 000.00
اليابان	51 903،00
ليختنشتاين	8 872،21
لوكسمبورغ	45 000،00
هولندا	200 000.00
نيجيريا	16 909،62
بولندا	20 000.00
البرتغال	20 000.00
جمهورية كوريا	42 829،61
سيرا ليون	2 991،95
سلوفاكيا	15 000.00
سلوفينيا	10 000.00

أسبانيا	40 000.00
السويد	956 672،31
سويسرا	70 000.00
أروغواي	2 700،00
مجموع تبرعات الدول	**2 633 551،33**

2- وإضافةً إلى تبرعات الدول المبيَّنة أعلاه، تلقى الصندوق خلال الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

(أ) تبرعات نقدية من الأفراد والمؤسسات مقدارها 26 622.09 يوروا؛

(ب) تبرعات عينية و/أو هبات مناظرة من الشركاء في التنفيذ مقدارها 176 176.72 يوروا استُلمت في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 31 آذار/مارس 2020 (ترد تفاصيلها في المرفق الثاني)؛

(ج) إيرادات فوائد مقدارها 2 500 يورو؛ 3 087 يورو و 63 899،06 دولار أمريكي.

باء- قائمة التبرعات المودعة في كل من الحسابات المصرفية

باء-1 مصرف ABN AMRO (باليورو)

اسم المصرف: ABN AMRO

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: اليورو

رقم الحساب: 53.84.65.115

IBAN: NL54ABNA0538465115

Swift: ABNANL2A

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك التبرعات الواردة، في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبلغ باليورو
الرصيد الافتتاحي	**5 236 937**
المساهمات الواردة من الأفراد والمؤسسات	26 622
المساهمات الواردة من الدول	2 562 240
المدفوعات من أجل المشاريع و/أو ولاية جبر الأضرار	(1 488 130)

المستردات من الأموال غير المستخدمة من أجل المشاريع	00،0
المحوَّلات من الحساب الجاري إلى حسابات الصندوق الأخرى	(18 040 757)
المحوَّلات إلى الحساب الجاري من حسابات أخرى	12 322 807
المحوَّلات من المحكمة الجنائية الدولية	330 000
دخل الفوائد (لحساب التوفير)	*2 500
رسوم مصرفية	(416)
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**951 803**

* اعتبارًا من 2020/06/30، لم يعد هناك مكاسب فائدة على الحساب بسبب التغييرات في شروط بنك ABN AMRO.

.

تبرعات الأفراد والمؤسسات بحسب الشهور	*(المبالغ باليوروات)*	*تبرعات الدول بحسب الشهور*	*(المبالغ باليورو)*
تموز/يوليو 2019	2 00،320	تموز/يوليو 2019	185 283.55
آب/أغسطس 2019	120.00	آب/أغسطس 2019	0.00
أيلول/سبتمبر 2019	5 186.99	أيلول/سبتمبر 2019	50 000.00
تشرين الأول/أكتوبر 2019	4 120.00	تشرين الأول/أكتوبر 2019	92 000.00
تشرين الثاني/نوفمبر 2019	1 160.00	تشرين الثاني/نوفمبر 2019	710 00،000
كانون الأول/ديسمبر 2019	6 228.11	كانون الأول/ديسمبر 2019	1 140 39،061
كانون الثاني/يناير 2020	1 120.00	كانون الثاني/يناير 2020	331 903.00
شباط/فبراير 2020	520.00	شباط/فبراير 2020	0.00
آذار/مارس 2020	2 120.00	آذار/مارس 2020	0.00
نيسان/أبريل 2020	1 120.00	نيسان/أبريل 2020	0.00
أيار/مايو 2020	1 486.99	أيار/مايو 2020	0.00
حزيران/يونيو 2020	1 00،120	حزيران/يونيو 2020	52 95،991
المجموع	**26 622.09**	**المجموع**	**2 562 239.89**

باء –2 مصرف ABN AMRO (باليورو)

اسم المصرف: ABN AMRO

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا ، الحساب الرئيسي لودائع الأعمال

العملة: اليورو

رقم الحساب: 53.84.73.843

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك التحويلات المصرفية، من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ باليورو
الرصيد الافتتاحي	**5 000 000.00**
دخل الفوائد	
المحوّلات من الحساب الجاري إلى حساب الادخار	00،00
المحوّلات من حساب الادخار إلى حساب الصندوق آخر	(5 000 000.00)
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	00،00

باء–3 حساب الادخار في مصرف BCEE

اسم المصرف: Banque et Caisse d 'Épargne de L'État (BCEE)

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا ، حساب الودائع لأجل

العملة: اليورو

رقم الحساب: LU87 0019 4555 8262 4000

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك التحويلات المصرفية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ باليوروات
الرصيد الافتتاحي	6 830 543
دخل الفوائد	3 087
المحوّلات من الحساب الجاري إلى حساب الادخار	11 200 000
المحوّلات من حساب الادخار إلى الحساب الجاري	(1 830 543)
الرسوم المصرفية	(15)
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**16 203 072**

باء–4 الحساب الجاري في مصرف BCEE

اسم المصرف: Banque et Caisse d’Epargne de L'Etat (BCEE)

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: اليورو

رقم الحساب: LU300019101415909000

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك التحويلات المصرفية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ باليوروات
الرصيد الافتتاحي	**00،00**
دخل الفوائد	**00،00**
المحوّلات حسابات الصندوق الاستئماني إلى الحساب الجاري	1 000 000
الرسوم المصرفية	لا ينطبق
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**1 000 000**

باء-5 ECOBANK (بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية)

اسم المصرف: Ecobank Mali

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: فرنك الجماعة المالية لغرب أفريقيا (XOF)

رقم الحساب: 151204309003

Swift: ECOCMLBA

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك التحويلات المصرفية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ باليورو (محوَّلة من فرنكات الجماعة المالية لغرب أفريقيا)
الرصيد الافتتاحي	**6 553 720**
خطأ مصرفي (تصحيح)	5 850
دفعات المشاريع – المساعدة و/أو ولاية جبر الأضرار	(2 624 000)
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**3 935 570**

باء–6 مصرف ECOBANK (بدولارات الولايات المتحدة)

اسم المصرف: Ecobank DRC

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: دولار الولايات المتحدة

رقم الحساب: 10453140075002

Swift: ECOCCDKI

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك التبرعات الواردة في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ بدولارات الولايات المتحدة
الرصيد الافتتاحي	**00.00**
المحوَّلات من حسابات الصندوق الأخرى	349 925
المحوَّلات من المحكمة الجنائية الدولية	6 000
المحوَّلات إلى حسابات الصندوق الأخرى	(9 950)
مدفوعات المشاريع – مساعدة و/أو ولاية جبر الأضرار	(343 450)
الرسوم المصرفية	(1 563)
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**962**

باء–7 مصرف ABN AMRO (بدولارات الولايات المتحدة)

اسم المصرف: ABN AMRO

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: دولار الولايات المتحدة

رقم الحساب: 53.86.21.176

IBAN: NL87ABNA0538621176

Swift: ABNANL2A

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك التبرعات الواردة في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ بدولارات الولايات المتحدة
الرصيد الافتتاحي	**200**
التبرعات الواردة من الأفراد والمؤسسات	00،00
التبرعات الواردة من الدول	78 843
المدفوعات من أجل المشاريع – ولاية جبر الضرار	(437 009)
المحوَّلات من حسابات الصندوق الأخرى	3 489 700
المحوَّلات إلى حسابات الصندوق الأخرى	(3 128 234)
إيرادات الفوائد	00،00
الرسوم المصرفية	00،00
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**3 500**

مساهمات الأفراد والمؤسسات

بحسب الشهور	*(المبالغ بالدولارات الأمريكية)**
تموز/يوليو 2019	0.00
آب/أغسطس 2019	0.00
أيلول/سبتمبر 2019	0.00
تشرين الأول/أكتوبر 2019	0.00
تشرين الثاني/نوفمبر 2019	0.00
كانون الأول/ديسمبر 2019	0.00
كانون الثاني/يناير 2020	0.00
شباط/فبراير 2020	0.00
آذار/مارس 2020	0.00
نيسان/أبريل 2020	0.00
أيار/مايو 2020	0.00
حزيران/يونيو 2020	0.00
المجموع	0.00

مساهمات الدول بحسب الشهور	*(المبالغ بالدولارات الأمريكية)*
تموز/يوليو 2019	10 082،06
آب/أغسطس 2019	
أيلول/سبتمبر 2019	0.00
تشرين الأول/أكتوبر 2019	0.00
تشرين الثاني/نوفمبر 2019	3 000.00
كانون الأول/ديسمبر 2019	47 117،28
كانون الثاني/يناير 2020	0.00
شباط/فبراير 2020	18 643،46
آذار/مارس 2020	0.00
نيسان/أبريل 2020	0.00
أيار/مايو 2020	0.00
حزيران/يونيو 2020	0.00
المجموع	**78 842،80**

باء–8 مصرف Société Générale (بدولارات الولايات المتحدة)

اسم المصرف: **Société General USD current account**

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: دولار الولايات المتحدة

رقم الحساب: FR7630003043350005000292102

Swift: SOGEFRPP

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك المحولات المصرفية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ بدولارات الولايات المتحدة
الرصيد الافتتاحي	00،00
المحوَّلات من حسابات الصندوق الأخرى	5 800 000
المحوَّلات إلى حسابات الصندوق الأخرى	(5 863 899)
إيرادات الفوائد	63 899
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	00،00

باء–9 مصرف Société Générale (بدولارات الولايات المتحدة)

اسم المصرف: **Sociéée General USD 3M term deposit account**

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: دولار الولايات المتحدة

رقم الحساب: LNB 1340599 (deposit) & LNB 1558338 (rollover)

Swift: SOGEFRPP

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك المحولات المصرفية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ بدولارات الولايات المتحدة
الرصيد الافتتاحي	00،00

المحوَّلات من حسابات الصندوق الأخرى	2 800 000
المحوَّلات إلى حسابات الصندوق الأخرى	(2 800 000)
إيرادات الفوائد	00،00
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**00،00**

باء–10 مصرف Société Générale (بدولارات الولايات المتحدة)

اسم المصرف: **Société General USD 6M term deposit account**

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: دولار الولايات المتحدة

رقم الحساب: LNB 1241659

Swift: SOGEFRPP

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك المحولات المصرفية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ بدولارات الولايات المتحدة
الرصيد الافتتاحي	00،00
المحوَّلات من حسابات الصندوق الأخرى	3 800 000
المحوَّلات إلى حسابات الصندوق الأخرى	(3 800 000)
إيرادات الفوائد	00،00
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**00،00**

باء–11 PayPal

اسم المصرف: PayPal

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: اليورو

عنوان PayPal: SwiftTrustFundforVictims@icc-cpi.int: SOGEFRPP

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك المحولات المصرفية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ بدولارات الولايات المتحدة
الرصيد الافتتاحي	17
المحوَّلات من حسابات الصندوق الأخرى	
المحوَّلات إلى حسابات الصندوق الأخرى	(17)
إيرادات الفوائد	00،00
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**00،00**

باء-12 PayPal

اسم المصرف: PayPa**l بدولار الولايات المتحدة**

صاحب الحساب: الصندوق الاستئماني للضحايا

العملة: اليورو

عنوان PayPal: SwiftTrustFundforVictims@icc-cpi.int: SOGEFRPP

التفاصيل المصرفية، بما في ذلك المحولات المصرفية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 حتى 30 حزيران/يونيو 2020:

التفاصيل	المبالغ بدولارات الولايات المتحدة
الرصيد الافتتاحي	523
المحوَّلات من حسابات الصندوق الأخرى	
المحوَّلات إلى حسابات الصندوق الأخرى	(523)
إيرادات الفوائد	00،00
الرصيد في 30 حزيران/يونيو 2020	**00،00**

المرفق الثاني

مشاريع الصندوق خلال الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 30 حزيران/يونيو 2020

شمال أوغندا – ولاية المساعدة

المشروع: **TFV/UG/2007/R2/038**

عنوان المشروع: *مشروع دعم إعادة التأهيل البدني والنفسي المتكامل للضحايا*

الميزانية: 000 200 يورو

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 50،748 18 يورو*

المدة: نيسان/أبريل 2019 – نيسان/أبريل 2020

نوع الضحايا والتدخل: *إعادة التأهيل النفسي والبدني*

المشروع : **TFV/UG/2007/R1/018**

عنوان المشروع: *بناء القدرات والمناصرة وإعادة التأهيل الطبي لضحايا الحرب في شمال أوغندا*

الميزانية: 000 500 يورو

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 935043 68 يورو*

المدة: نيسان/أبريل 2019 – نيسان/أبريل 2021

نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل البدني (توفير الأجهزة التعويضية والأعضاء الصناعية) وإعادة التأهيل النفسي والدعم المادي لضحايا الحرب ذوي الإعاقة البدنية

المشروع: **TFV/UG/2007/R1/005**

عنوان المشروع: *مركز الخبرة في الرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال المتضررين من الحرب.*

الميزانية: 000 500 يورو

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 48،101 11 يورو*

المدة: نيسان/أبريل 2019 – تشرين الأول/أكتوبر 2021

نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل النفسي

المشروع: **TFV/UG/2007/R1/020**

عنوان المشروع: *معالجة احتياجات الصحة العقلية لضحايا جرائم الحرب الأوغنديين: نهج توفير الخدمة وبناء القدرات.*

الميزانية: 000 500 يورو

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 13،772 4 يورو*

المدة: نيسان/أبريل 2019 – تشرين الأول/أكتوبر 2021

نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل النفسي للمجتمعات المتضررة من خلال تلبية احتياجاتهم المتعلقة بالصحة العقلية.

المشروع: TFV/UG/2007/R1/014(b)

عنوان المشروع: المساعدة المتكاملة لإعادة التأهيل البدني والنفسي للضحايا في شمال أوغندا.

الميزانية: 000 500 يورو

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 18،619 72 يورو*

المدة: نيسان/أبريل 2019- تشرين الأول/أكتوبر 2021

نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل البدني والنفسي

ملاحظة: الميزانية الواردة في الجداول أعلاه تتوافق مع المبلغ الإجمالي المعتمد للسنة الأولى للتنفيذ (نيسان/أبريل 2019 - نيسان/أبريل 2020) والسنة الثانية (نيسان/أبريل 2020 - نيسان/أبريل 2021).

* تغطي الأموال المقابلة الفترة من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020، ما لم يذكر خلاف ذلك.

جمهورية الكونغو الديمقراطية – ولاية المساعدة

المشروع: TFV/DRC/2007/R1/004

عنوان المشروع: ميديا إيتوري من أجل تعزيز ثقافة السلام والتماسك الاجتماعي

الميزانية: 600 140 دولار أمريكي

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 00،00 *

المدة: أيار/مايو 2020- نيسان/أبريل 2021

نوع الضحايا والتدخل: التأهيل النفسي من خلال بناء السلام المجتمعي والمصالحة.

المشروع: TFV/DRC/2007/R1/011

عنوان المشروع: مشروع دعم التعايش السلمي وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لضحايا النزاعات المسلحة في إقليمي دجوغو وماهاغي، مقاطعة إيتوري

الميزانية: 000 150 دولار أمريكي

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 00،00 *

المدة: أيار/مايو 2020- نيسان/أبريل 2021

نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل النفسي من خلال التعايش السلمي وإعادة الإندماج الاجتماعي والاقتصادي لضحايا النزاع المسلح.

المشروع: TFV/DRC/2007/R1/019

عنوان المشروع: في مدرسة السلام

الميزانية: 000 150 دولار أمريكي

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 00،00 *

المدة: أيار/مايو 2020- نيسان/أبريل 2021

نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل النفسي من خلال أنشطة السلام والمصالحة التي تركز على الأطفال ضحايا العنف المرتبط بالقوات المسلحة والأمهات والأطفال الضعفاء المتأثرين بالنزاع.

المشروع: TFV/DRC/2007/R1/021

عنوان المشروع: إعادة التأهيل النفسي الجيد للناجين من العنف الجنسي في جنوب كيفو كجزء من الرعاية الشاملة المقدمة داخل المستشفى العام في بانزي

الميزانية: 000 130 دولار أمريكي

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 00،00 *

المدة: أيار/مايو 2020- نيسان/أبريل 2021

نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل النفسي للناجين من العنف الجنسي.

المشروع: TFV/DRC/2007/R2/026

عنوان المشروع: إعادة الإدماج النفسي والاجتماعي – الاقتصادي للأمهات الأطفال ضحايا الحروب في إيتوري

الميزانية: 000 150 دولار أمريكي

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 00،00 *

المدة: أيار/مايو 2020- نيسان/أبريل 2021

نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأمهات الأطفال وضحايا النزاعات المسلحة

المشروع: TFV/DRC/2007/R2/031

عنوان المشروع: مساعدة وإعادة تأهيل الناجين من العنف الجنسي والجرائم الأخرى ضد الإنسانية في مقاطعة شمال كيفو

الميزانية: 000 150 دولار أمريكي

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 00،00 *

المدة: أيار/مايو 2020- نيسان/أبريل 2021

نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل النفسي والدعم المادي للناجين من العنف الجنسي.

المشروع: TFV/DRC/2007/R2/032

عنوان المشروع: الدعم النفسي وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لـ 550 شابة من ضحايا العنف الجنسي في أراضي موينغا ووالونغو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

الميزانية: 800 149 دولار أمريكي

الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 00،00 *

المدة: أيار/مايو 2020- نيسان/أبريل 2021

نوع الضحايا والتدخل: الدعم النفسي وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشابات ضحايا العنف الجنسي

المشروع: TFV/DRC/2007/R2/033
عنوان المشروع: مشاريع الدعم النفسي وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي التي تستهدف ضحايا العنف الجنسي في إقليم شمال كيفو بيني
الميزانية: 000 150 دولار أمريكي
الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 00،00 *
المدة: أيار/مايو 2020– نيسان/أبريل 2021
نوع الضحايا والتدخل: الدعم النفسي وإعادة الإدماج الاقتصادي لضحايا العنف الجنسي.

المشروع: TFV/DRC/2007/R1/043
عنوان المشروع: إعادة التأهيل النفسي والدعم الطبي والاجتماعي – الاقتصادي لضحايا التشويه والتعذيب في مقاطعة إيتوري
الميزانية: 000 150 دولار أمريكي
الأموال المناظرة الواردة من الشريك في التنفيذ: 00،00 *
المدة: أيار/مايو 2020– نيسان/أبريل 2021
نوع الضحايا والتدخل: إعادة التأهيل النفسي والمساعدة الطبية والدعم الاجتماعي والاقتصادي لضحايا التشويه والتعذيب.

ملاحظة: الميزانية المذكورة في الجداول أعلاه تتوافق مع المبلغ الإجمالي المعتمد للسنة الأولى من التنفيذ (أيار/مايو 2020 – نيسان/أبريل 2021) لبرنامج ولاية المساعدة الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بدأت دورة البرنامج الجديدة في أيار/مايو 2020 وستستمر لمدة 5 سنوات. سيتم تمديد المشاريع على أساس سنوي ، رهنا بالأداء المرضي وتوافر الأموال وموافقة مجلس الصندوق الاستئماني.

* لم يتم شمل الأرقام المتعلقة بالأموال المطابقة للمشاريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنها لم يتم استلامها حتى وقت تقديم هذا التقرير